المجمع العربي للمحاسبين القانونيين

نشرة شهرية إلكترونية ترسل إلى الأعضاء-أيار ٢٠٠٢

العدد رقم (٦)

لمزيد من المعلومات برجى الإتصال مع الجمعية على: هاتف ٨٢٨٢/٥٦٩ ٦٥٢٢ ٥٦٧ (٦-٩٦٢) فاكس ٥٦٧ ٦٥٢٣ (٦-٩٦٢) بريد إلكتروني info@ascasociety.org موقع إلكتروني www.ascasociety.org

For more information contact the society at: TEL (962-6) 5676522/5698282 FAX (962-6) 5676523 EMAIL info@ascasociety.org WEBSITE www.ascasociety.org

"جمعية المجمع"

تعقد أول ورشة عمل حول تدقيق نظام المحاسبة المتكامل على الحاسوب

ورشة عمل حول تدقيق نظام المحاسبة

عقدت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) ندوة وورشة عمل بعنوان تدقيق نظام المحاسبة المتكامل على الحاسوب خلال المدة من ٤-٢٠٠٢/٥/٩ وتعتبر من أول الورشات التي تعقد في هذا المضمار وقد لاقت إقبالاً شديداً حيث حضرها مشاركون من الجمهورية العربية السورية ومملكة البحرين وسلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية كما اتصل كثيرون يطلبون إعادة عقد الورشة وأمام الطلب المتزايد على الورشة فقد تم عقدها للمرة الثانية خلال المدة من ٢٦-٢٠٠٢/٥/٣٠، وبواقع (٣) ساعات يومياً . وترحب إدارة الجمعية وإدارة المجمع بمقترحات ورغبات السادة المشاركين، وتود إدارة الجمعية أن تلفت الإنتباه الى أن موقعها على الإنترنت يتضمن جدولا بأسماء الدورات وورش العمل ضمن خطتها وبرنامجها التدريبي حتى نهاية عام ٢٠٠٢ .

اتفاقيات تعاون

ضمن سلسلة الاتفاقيات التي عقدها ويعقدها المجمع العربي للمحاسبين القانونيين مع الجهات الاكاديمية في العالم العربي تم عقد اتفاقيتي تعاون من اجل التأهيل والتدريب لطلبة المجمع في فلسطين:

الاولى : مع جامعة الخليل – في مدينة الخليل

الثانية : مع المعهد الوطني لتكنولوجيا المعلومات – في رام الله

ويكون بذلك قد بلغ عدد الاتفاقيات المعقودة بين المجمع والجهات الاكاديمية (٢٤) أربع وعشرون اتفاقية تعاون. علما بأن هناك اتفاقيات مع هيئات أخرى قيد الدراسة.

نتائج هامة لإجتماع الجمعية العمومية ومجلس الإدارة

- إعتماد التسمية الجديدة لشهادة المجمع والتحذير من التعدي عليها
- المباشرة بوضع إمتحانات المجمع على شبكة الإنترنت
- عقد مؤتمر للتدريب والتأهيل المهني المحاسبي في أبوظبي
- تعزيز التعاون مع الجمعيات المهنية العربية في مجال التأهيل والتدريب

اعتمد مجلس إدارة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين التسمية الجديدة لشهادة المجمع وهي محاسب عربي مهني معتمد Arab Certified Professional Accountant (ACPA) وذلك انسجاما مع المنهاج الدراسي الدولي الجديد الذي جرى اعتماده وتطبيقه اعتبارا من مطلع عام ٢٠٠٢.

وقد وافق المجلس على هذه التسمية خلال إجتماعه يوم الثالث من حزيران (يونيو)٢٠٠٢ في عمان برئاسة الأستاذ طلال أبو غزالة رئيس المجلس بهدف تمييز الأعضاء الحاصلين على المؤهل من حملة شهادة (ACPA) عن غيرهم من المحاسبين في جمعيات محاسبية عربية أخرى تعدت على التسمية واستخدمت لقب محاسب قانوني عربي لأعضائها دون أن يكونوا مؤهلين أو جلسوا للإمتحان المهني

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين

جمعية مهنية عربية تهدف إلى إرساء معايير المحاسبة والتدقيق والسلوك وإلى بناء القدرات من خلال برامج التعليم والامتحان والتأهيل المعترف بها دولياً.

Arab Society of Certified Accountants (ASCA)

A regional professional society dedicated to the promotion of the highest accounting, auditing and ethical standards and to capacity building through the institution of globally recognized educational and examination qualification programs.

-أخبار المجمع..... ١

- أهمية التدقيق الداخلي في

الحد من الغش..... ٢

- تدابير الوقاية التي تستهدف

الحد من الواردات في الحالات

الطارئة..... ٥

- المخاطر المتأصلة ومخاطر

الرقابة الداخلية ومخاطر

الإكتشاف في عملية المراجعة... ٨

- الملاحق والإحصائيات..... ١١

- نظم إدارة الأداء والكلفة..... ١٥

الذي يؤهلهم للحصول على اللقب أو الشهادة، كما أن التعديل جار منعا للإلتباس، وحفاظا على خصوصية ومستوى مؤهل المجمع. وحذر المجلس من أي محاولة لإستخدام أي جهة الاسم واللقب الجديد لشهادة المجمع، إلا من تم الترخيص له بذلك بموجب شهادة رسمية صادرة عن المجمع بالاسم الجديد، وسيتخذ المجمع كل الوسائل لحماية هذا الاسم وعدم التعدي عليه.

واقر مجلس الادارة اتاحة الفرصة للأعضاء من حملة شهادة محاسب قانوني عربي لاستبدال شهاداتهم وفق التسمية الجديدة. وناقش مجلس ادارة المجمع التطورات التقنية والمعلوماتية واتخذ قرار بالمباشرة بوضع الترتيبات الفنية والتقنية الضرورية اللازمة لادراج امتحانات المجمع على شبكة الانترنت. ومن المواضيع الحيوية الأخرى إقرار المجلس مشروع عقد مؤتمر للتدريب والتأهيل المهني المحاسبي في أبو ظبي بالتعاون مع هيئات مهنية في دولة الامارات وهيئات دولية أخرى بحيث يعقد بالتزامن مع المؤتمر دورة تدريبية خاصة لاعضاء المجمع، وستباشر إدارة المجمع بالتحضير وإجراء الاتصالات والترتيبات لعقد المؤتمر والدورة.

ودعا المجلس الى تعزيز التعاون مع الجمعيات المهنية العربية وخاصة فيما يتعلق بالتأهيل والتدريب، وقد تقرر تكليف الدكتور أسامة علي طبارة نائب رئيس مجلس الادارة بتمثيل المجمع في مؤتمر الجمعيات الاعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين المقرر عقده في هونغ كونغ. ومن جهة ثانية عقدت الجمعية العمومية للمجمع إجتماعها السنوي في عمان في نفس اليوم برئاسة الاستاذ طلال ابو غزالة حيث صادقت على الحسابات الختامية للمجمع عن السنة المنتهية في ٢٠٠١/١٢/٣١ وأقرت الجمعية مشروع الموازنة التقديرية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ واستمع الأعضاء الى تقرير مجلس الادارة عن أعمال وانجازات المجمع خلال عام ٢٠٠١ وجرت مناقشة لبرامج الخطة التدريبية للفترة المقبلة وتمت الموافقة على محتويات التقرير وجرى في نهاية الجلسة تعيين مدقق حسابات للسنة المالية ٢٠٠٢.

أهميه التدقيق الداخلي في الحد من الغش

بقلم: عماد الحانوتي
مدير مالي
عضو المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ASCA

يدور هناك بعض الخلط بين التدقيق الداخلي أو المراجعة الداخلية Internal Audit وبين مفهوم الرقابة الداخلية أو الضبط الداخلي Internal Control والحقيقة أن كلا المفهومين بعيدين عن بعضهما ولكنهما يشتركان في أمر واحد وهو أن اهدافهما ادراية ومالية على حد سواء فمفهوم الرقابة الداخلية هي مجموعة من الانظمة والقوانين مالية وادارية تضعها الادارة لاجل التأكد من سير الاجراءات للوصول الى نهاية هذه العملية بشكل سوي وقد عرف المجمع الامريكي للمحاسبين القانونيين نظام الرقابة الداخلية بأنه يشتمل على الخطة التنظيمية والطرق المتناسقة والمقاييس التي تتخذ داخل المنظمة لحماية اصولها، والتأكد من صحة البيانات المحاسبية، والتأكد من امكانية الاعتماد عليها، وتعزيز الكفاية التشغيلية، لتشجيع الالتزام بالسياسات الادارية الموضوعة، فعلى سبيل المثال فان دورة النقدية العامة تحتاج الى نظام محدد للوصول الى نهاية العملية ، وكذلك فان دورة الرواتب والاجور تحتاج الى نظام يلتزم بموجبه الموظفين بالسير في الاجراءات المكتوبة في هذا النظام وكذلك سياسة التوظيف والاجازات تحتاج لنظام واجراءات متسلسلة وكذلك نلاحظ في النظام البنكي على سبيل المثال كيف أن دورة الاعتمادات المستندية تمر في سلسلة من الاجراءات وتعبئة بعض النماذج وكذلك مجموعة من التواقيع من قبل رؤساء الاقسام قبل أن يتم خصم قيمة الاعتماد أو جزءا من القيمة من حساب العميل.

اذن الرقابه الداخلية أو الضبط الداخلي كذلك مهم للسيطرة على الاجراءات في المنشأة والتأكد من سلامتها أما التدقيق الداخلي فهو آلية ووظيفتها التحقق من عمل الرقابة الداخلية فهذا التدقيق اذن هو من يراقب ويتأكد من عمل النظام والتقييم المستمر للخطط والسياسات والاجراءات واداء الادارات والاقسام المختلفة في المنشأة بهدف التحقق من مدى الالتزام لهذه الخطط والسياسات والاجراءات ومدى كفاءة وفاعلية اداء تلك الادارات، وقد عرف معهد المدققين الداخليين الامريكي التدقيق الداخلي بأنه وظيفة التقييم الحيادي المحددة داخل التنظيم لفحص وتقييم أنشطته باعتبارها أداة لخدمة هذا التنظيم

An Independent appraisal function established within an organization to examine and evaluate its activities as a service to the organization.

استقلالية التدقيق الداخلي

لعل أكثر الامور خطورة في التدقيق الداخلي هي أن تكون مرتبطة مع المدير المالي مما يعرض اهداف التدقيق الداخلي الى البيروقراطية بل والى عدم تحقيق الاهداف بالكامل فمثلا لو اكتشف التدقيق الداخلي أن هناك بعض الغش أو الاخطاء في الدائرة المالية والتي يرأسها المدير المالي، فكيف للمدقق الداخلي أن يقدم تقريره الى المدير المالي والذي هو أصلا مسؤول عن تلك الدائرة، من هنا أتت الاهمية على استقلالية دائره التدقيق الداخلي بشكل تام وأن تكون مربوطة بشكل مباشر مع مجلس الادارة الذي من مسؤولياته متابعة أمور المنشأة واصدار التعليمات ووضع الضوابط والانظمة، وربما تكون مرتبطة مع المدير العام ولكن لاجل ضمان تنفيذ التوصيات فمجلس الادارة هو من يجب الارتباط معه، وهناك اهتمام متزايد في كثير من الشركات نحو انشاء لجنة المراجعة Audit Committee وهي تتكون من أعضاء مجلس الادارة الغير متفرغين وذلك لاجل الاشراف على وظيفة التدقيق الداخلي وأيضا يكون لها ارتباط مع

المدقق الخارجي والشكل التالي يبين شكل موضع دائرة التدقيق الداخلي في هيكل المنظمة :

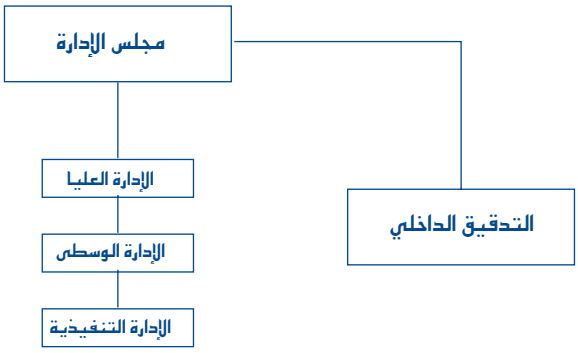

أهداف التدقيق الداخلي

كما أشرنا فان اهداف التدقيق الداخلي لا تختص في الدائرة المالية فقط ولكن التدقيق الداخلي يشتمل على كافة الاقسام والدوائر في المنشأة وما الدائرة المالية الا قسم من هذه الاقسام فمثلا لو كانت المنشأة تختص بأعمال المقاولات والتعهدات فان التدقيق الداخلي يشتمل على عمل الاليات والمعدات وتقييم عملها وكفاءتها للعمل وانتاجيتها.

ويمكن تصوير وظيفه التدقيق الداخلي من اتجاهين :

١. الرقابة المحاسبية
٢. الرقابة الادارية

ويمكن القول بأن أهداف التدقيق الداخلي من خلال هاتين الوظيفتين يتمثل في التالي:

١. توفير حماية أموال المنظمة: من خلال وقاية اموال المنشأة من الخسائر، فالغش قد يرتكب من بعض العاملين كسرقة الاصل مثلا أو عدم الاستخدام الامثل لهذا الاصل.
٢. توفير الدقة في قياس العمليات المالية التي يتم اثباتها في الدفاتر لتوفير بيانات لها القابلية في اتخاذ القرارات لمن يستخدمها من خلال التصريح بالعملية المحاسبية وتسجيل هذه العملية وتنفيذ العملية ثم مسائلة المحاسبين عن العمليات كافة.
٣. الارتقاء بالكفاءة الانتاجية في استخدام الموارد المتاحة وتقييم مدى كفاءة واقتصادية استخدام تلك الموارد : مثل الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية ودراسة الزمن والحركة وفي ظل التطور التكنولوجي والتقني فأن اساليب الرقابة على الجودة تلعب دورا فعالا في الارتقـاء بالكفاءة الانتاجية.
٤. التحقق من التزام المستويات الادارية بالخطط والاجراءات والسياسات الموضوعة من مجلس الادارة وانها قد جرت بصورة سليمة بحسب تلك السياسات.
٥. تقييم نوعية وجودة الاداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة.
٦. تقديم التوصيات المتعلقة بالنواحي التشغيلية.

العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

المدقق الخارجي مهمته الاساسية التأكد من صدق وعدالة القوائم المالية وعمله يقوم على فحص العينات بينما المدقق الداخلي مهمته التأكد من أعمال المنشأة ككل ولكن المدقق الخارجي يعتمد في اكتمال التدقيق على أعمال المدقق الداخلي الذي يطلعه على تقاريره ومدى تنفيذ التوصيات ولربما وضع الاثنان خطة لعمل التدقيق الداخلي يعتمد عليها المدقق الخارجي كثيرا في تقريره حول البيانات المالية، كما أن معيار التدقيق الدولي رقم ٦١٠ ينص على مراعاة عمل التدقيق الداخلي عند كتابة المدقق الخارجي لتقريره Auditing Considering the work of Internal وكذلك فان المعيار رقم ٤٠٠ ينص على تقدير المخاطر والرقابة الداخلية Control Risk Assessments and Internal وهذا يساعد المدقق الخارجي في تقييم مدى عدالة القوائم المالية من خلال التأكد من نظام الضبط الداخلي الذي يلعب دورا كبيرا في التقليل من حالات الغش Fraud

خطة التدقيق الداخلي

كأي قسم أو دائره في أية منشأة تكون هناك خطة للتدقيق الداخلي توضع من قبل مدير التدقيق ويوزع المهام على أعضاء الفريق فعلى سبيل المثال تكون الخطة في منشأة ما كالتالي:

١. أسبوعان لفحص الاصول الثابتة
٢. شهر لفحص دورة المشتريات ومدفوعاتها
٣. شهر لفحص دورة المبيعات ومقبوضاتها
٤. أسبوع لفحص خطة التدريب للموارد البشرية
٥. اسبوعان لفحص الدوام والمغادره للموظفين
٦. اسبوع لفحص الالتزام بقرارات مجلس الادارة
٧. اسبوع لفحص رقابة الجودة والانتاج
٨. أسبوع لفحص الخارطة التنظيمية
٩. ثلاثه أسابيع لفحص تنفيذ قرارت مجلس الادارة

اذا فان خطة او معايير تنفيذ التدقيق تقوم على الاتي:

١. التخطيط وهو تخطيط ميداني وتخطيط ورقي
٢. فحص وتقييم المعلومات التي تم التوصل اليها
٣. توصيل النتائج الى مجلس الادارة
٤. المتابعة لتنفيذ النتائج والتوصيات

أما كيفية عمل خطة التدقيق فهي تقوم على الاتي:

١. دراسة هيكل المنشأة
٢. دراسة الانظمة الادارية والمالية في المنشأة
٣. الوقت اللازم لتنفيذ الخطة

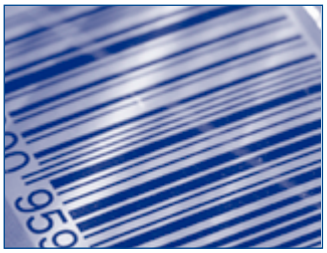

فريق التدقيق الداخلي ومؤهلاته

لما كان التدقيق الداخلي يتطلب كفاءة عالية وهو كما أشرنا تدقيق اداري ومحاسبي فان فريق التدقيق الداخلي يجب أن يتمتع بمؤهلات عالية تساعده على القيام باداء مهمته على أكمل وجه، لذلك نشأت المنظمات والمعاهد والجمعيات التي تقدم مؤهلا لمن يرغب في القيام بأعمال التدقيق

الداخلي ولعل أشهر هذه الجمعيات هي معهد المدققين الداخليين الامريكيين والتي تمنح شهادة مدقق داخلي قانوني (CIA) Internal Auditor Certified وليس من الضرورة للمدقق الداخلي أن يلم بكل الامور في المنشأة، اذ من الممكن أن لا يعرف كل التفصيلات وخاصة التي تتطلب اختصاصا فنيا معينا فمثلا شركه المقاولات والتعهدات وما فيها من معدات وآليات، فالمدقق لا يعرف تفصيلات وتقييم هذه الآلية ومدى كفائتها وفاعليتها اذا أن المهندسون هم من يعرف كون هذا الامر اختصاصهم بالدرجة الاولى، لذلك على مدير دائرة التدقيق أن يضم الى فريقه أشخاص مؤهلون بحسب نوع العمل في المنشأة والذي يكون فنيا بالدرجة الاولى لاجل القيام وتنفيذ المهام المحددة لدائرة التدقيق الداخلي والتي من مهامها الاولى حماية أصول المنشأة.

تقارير التدقيق الداخلي

من المهم القول بأن أهداف التقارير ليس كتابة الاخطاء وتقديم تقارير بها بل تحسين الاداء والكفاءة الانتاجية، لذلك يقدم مدير التدقيق الداخلي تقارير دائرته الى مجلس الادارة متضمنا الملاحظات والتوصيات التي تؤدي الى رفع كفاءة العمل والموظفين وتزيد العملية الانتاجية وتوصي بالاستخدام الامثل للموارد بما يعود بالنفع على المنشأة وبدوره يقوم مجلس الادارة باصدار تعليماته لتنفيذ تلك التوصيات والتي على الدائرة ان تتأكد من التزام تلك الدوائر بتلك التوصيات، ومدير التدقيق الداخلي يقدم تقاريره دوريا أي أنه ليس هناك وقت محدد للتقارير بل كلما دعت الحاجه الى ذلك بعكس المدقق الخارجي الذي يقدم تقريره مع نهايه السنة المالية، ونوعية التقارير نوعين تقارير النشاط Activity Reports وهي تتعلق بالاعمال الادارية مثل مقارنة الاداء الفعلي مع الاهداف المرسومة ومقارنة المصروفات الفعلية مع الموازنات التقديرية وتوضيح اسباب الانحرافات وتقارير التدقيق Audit Reports وهي تقارير يعدها مدير التدقيق عند نهاية كل عملية تدقيق حيث يشتمل على اجور ومتاعب سفر المدققين والمصروفات التي بذلت في سبيل ذلك.

آلية عمل التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي من الممكن أن يكون قبل حدوث العملية ومن الممكن أن يكون بعد حدوث العملية، فمثلا من الممكن أن يكون التدقيق والموافقة على العملية قبل حدوثها بأخذ موافقة دائرة التدقيق الداخلي، أما بعد حدوث العملية فانه اذا ما كان هناك خطأ فمن الصعوبة إمكان معالجة الخطأ، أذا من المحتمل أن تكون سلسلة اجراءات قد حدثت تؤدي الى تراكم الخطأ وبالتالي الى خسارة، ومن هنا يجب على دائرة التدقيق الداخلي أن لا تقع في البيروقراطية التي تؤدي الى تأخير العمل وتأخير اتخاذ القرارات والتي تترتب عليها خسارة على المنشأة.

إن من أهم حسنات التدقيق الداخلي هو أن يشعر الافراد أن ما يقومون به من أنشطة يحتمل أن تخضع للتدقيق بصفة دورية ومستمرة مما يخلق لديهم حافزا لتحسين أدائهم وتحقيق رقابة داخلية أفضل وبالتالي صرف تفكيرهم عن أية حالة غش أو إختلاس قد يقومون بها.

تدابير الوقاية التي تستهدف الحد من الواردات في الحالات الطارئة

نتناول هنا الفصل التاسع من دليل الأعمال إلى إتفاقيات منظمة التجارة العالمية بعنوان تدابير الوقاية التي تستهدف الحد من الواردات في الحالات الطارئة، وقد صدر الدليل باللغة العربية بالتعاون مع طلال أبوغزاله وشركاه الدولية بإذن من مركز التجارة الدولية والأمانة العامة للكومنولث.

موجز القواعد الرئيسية

يتيح اتفاق الوقاية للبلدان المستوردة الحد من وارداتها لفترات مؤقتة إذا ثبت ، بعد التقصي التي تجريه السلطات المعنية، أن الواردات تصل بكميات متزايدة (سواء كان ذلك بشكل مطلق أو بالتناسب مع الانتاج المحلي) وكان من شأنها أن تلحق ضررا جسيما بالصناعة المحلية للسلع المماثلة أو المنافسة لها بشكل مباشر. ويقضي الاتفاق ايضا بوجوب تطبيق مثل هذه التدابير التي قد تكون على شكل رفع معدلات التعريفات الجمركية الى مستويات أعلى من المعدلات المربوطة أو فرض قيود كمية على الواردات من مختلف المصادر على أساس مبدأ معاملة الدولة الاكثر رعاية.

وتستطيع الحكومة إجراء التحريات لفرض مثل هذه التدابير إما من تلقاء نفسها أو على أساس طلب تقدمه الصناعة المضرورة. وفي واقع الأمر، فإن مثل هذه التحريات عادة ما تبدأ بناء على طلبات تقدمها الشركات الصناعية المضرورة.

ويحدد الاتفاق المعايير التي ينبغي على سلطات التحقيق استخدامها للتحقق فيما إذا قد تسببت الواردات المتزايدة بضرر جسيم للصناعة المحلية. كما يبين الاتفاق كذلك المتطلبات الاجرائية إتاحة الفرصة للموردين والحكومات الاجنبية التي قد تتأثر مصالحها سلبيا من جراء تدابير الوقاية على حد سواء بابراز الدليل والدفاع عن مصالحها. والغرض الرئيسي من وراء توفير مثل هذه الوقاية المؤقتة المتزايدة هو إعطاء الشركات الصناعية المضرورة مهلة لإعداد نفسها للمنافسة المتزايدة التي قد تواجهها بعد رفع القيود. كما يسعى الاتفاق لضمان تطبيق مثل هذه القيود بصورة مؤقتة وذلك بتحديد مدة ثماني سنوات كحد أقصى لتطبيق التدابير على منتوج معين. أما بالنسبة للبلدان النامية، فإن هذه المدة قد تمتد الى عشر سنوات كحد أقصى.

١. عرض عام

توخيا لإعطاء الشركات الصناعية المهلة الكافية للتكيف تدريجيا مع المنافسة المتزايدة الناتجة عن خفض التعريفات الجمركية ورفع الحواجز الأخرى التي تواجه التجارة، فإن الممارسة التي تعتمدها الجات تقضي بتطبيق خفض التعريفات الجمركية المتفق عليها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على مراحل ولمدة متفق عليها. وهكذا، يجب القيام بتخفيضات التعريفات الجمركية على المنتوجات الصناعية المتفق عليها في جولة أوروغواي على مدى خمسة سنوات وعلى خمس دفعات متساوية. وبالمثل، يجب تخفيض التعريفات الجمركية في القطاع الزراعي وفي دعم المنتوجات المحلية والصادرات على مراحل على مدى ستة سنوات. وقد منحت البلدان النامية فترات أطول لتطبيق التخفيضات.

وتقر قواعد الجات بأن بعض القطاعات الصناعية أو الزراعية قد تواجه – على المدى القريب – مصاعب التكيف مع المنافسة المتزايدة في الاستيراد بالرغم من التدرج في تخفيض التعريفات الجمركية. وقد يكون سبب هذه الصعوبات إخفاق هذه القطاعات في تصحيح هياكلها الانتاجية أو تطبيق الأساليب التكنولوجية الجديدة اللازمة لرفع الانتاجية. وبغية إمهال الشركات الصناعية المضرورة للتكيف مع المنافسة، فقد نصت المادة التاسعة عشرة من الجات انه إذا وجد بلد ما – نتيجة التخفيض في التعريفات الجمركية – أن استيراد منتوج ما بكميات متزايدة يتسبب في الحاق الضرر بالمنتجين المحليين أو يهدد بإلحاقه، فإنه يجوز لذلك البلد فرض تدابير الحماية للحد من تلك الواردات بصورة مؤقتة.

٢. التحايل على قواعد الجات عبر القيود الطوعية على الصادرات

نظرا لمتطلبات الجات بضرورة تطبيق تدابير الوقاية على أساس غير تمييزي، دخلت البلدان في ترتيبات تفرض بموجبها قيودا طوعية على الصادرات أو تفرض التسويق المنظم. وبمقتضى هذه الترتيبات ، تطلب البلدان المستوردة من البلدان المصدرة ذات الصادرات المتزايدة الحد من صادراتها الى معدلات يتم الاتفاق عليها. وبالرغم من أن هذه الترتيبات تسمى بالترتيبات "الطوعية"، إلا أنها ليست دائما طوعية. ونظرا لأن هذه القيود مطبقة على الواردات من بلد معين فقط، فإنها تعتبر كذلك غير منسجمة مع قاعدة عدم التمييز عند تطبيق قيود الاستيراد.

ومن الجدير بالذكر أن استخدام تدابير المنطقة الرمادية (وقد أطلق عليها مثل هذا الاسم لأن مطابقتها مع قواعد الجات هي موضع شك) من جانب بعض البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي وقد ازداد في العقود الثلاثة الأخيرة. كما وان حكومات هذه البلدان شجعت أو دعمت في بعض الحالات المبادرات التي أقدمت عليها شركاتها الصناعية للدخول في ترتيبات القيود الطوعية للصادرات مع نظيراتها في الدول المصدرة. وتفيد التقديرات الحالية بانه يوجد ما يزيد على ٢٠٠ من هذه الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف، وهي تغطي الحاصلات الزراعية كاللحوم، والسلع البسيطة مثل الجلود ومنتوجات المطاط، وبضائع السفر، وأواني الفخار والأواني الخزفية، وتشتمل أيضا على منتوجات متطورة مثل أجهزة التلفزيون والسيارات والشاحنات.

٣. اتفاق الوقاية

٣-١ الالتزام بإلغاء القيود الطوعية على الصادرات

استهدفت مفاوضات جولة أوروغواي في هذا المجال ضمان مطابقة التدابير التقييدية مثل القيود الطوعية على الصادرات وغيرها من التدابير التمييزية المماثلة لمبادىء وقواعد الجات. وقد قضى الاتفاق بشأن تدابير الوقاية (الذي أبرم في هذه الجولة) بوجوب إزالة تدابير

المنطقة الرمادية على مراحل خلال مدة أربع سنوات أي في موعد أقصاه ١٩٩٥/١/١ (*). وعلاوة على ذلك تلتزم البلدان بأن لا تسعى أو تطبق أو أن تحتفظ بأية قيود طوعية على الصادرات أو أية ترتيبات للتسويق المنظم أو أية تدابير أخرى مشابهة سواء كان ذلك على صعيد التصدير أو الاستيراد. كما أن هذه البلدان مطالبة بعدم تشجيع أو تأييد عمل ترتيبات بين الصناعات تكون مماثلة للتدابير الحكومية سالفة الذكر، أو الإبقاء على هذه الترتيبات باتفاق بين الصناعات.

(*) يستطيع كل بلد عضو الابقاء على اجراء واحد لفترة اضافية تزيد عن عام واحد.

٣-٢ معيار الضرر الجسيم

ينص اتفاق الوقاية على أنه لا يجوز العمل بهذه التدابير إلا بعد أن تكون هيئات التحقيق في ذلك البلد قد تأكدت مما يلي:

- أن هناك منتوجا يجري استيراده بكميات متزايدة (بشكل مطلق أو نسبي بالنسبة للإنتاج المحلي)، و
- في الظروف التي قد تسبب أو تهدد بإلحاق ضرر جسيم بمنتجي المنتوجات المماثلة أو المنافسة بصورة مباشرة.

ويقصد بتعبير "الضرر الجسيم" إضعاف مكانة الصناعة المحلية بشكل شامل. وينبغي التحقق من أن الواردات تلحق الضرر بالصناعة المحلية على النحو الذي يحدده المنتجون سواء كانت مثل هذه المنتوجات مماثلة تماما لمنتوجاتهم المحلية أو منافسة لها بصورة مباشرة، أو لتلك المنتوجات المماثلة أو المنافسة التي تشكل محصلتها الإجمالية نسبة كبيرة من الإنتاج المحلي. وبمعنى آخر، لا يسمح باتخاذ تدابير وقائية تقيد الواردات عندما تكون قلة من المنتجين فقط هي التي تواجه صعوبة في منافسة هذه الواردات.

٣-٣ القواعد التي تحكم التحقيقات

يدعو الاتفاق كل بلد من البلدان الأعضاء الى تحديد السلطات المسؤولة عن إجراء التحقيقات والاعلان عن التدابير التي تقترح اتباعها لكي تصبح معروفة لدى الجميع.

وتجدر الاشارة الى ان طلب المبادرة للبدء في مثل التحقيقات يمكن ان تتقدم به الحكومة نفسها أو الصناعة التي يكون مجموع إنتاجها نسبة رئيسية من مجموعة الانتاج المحلي للمنتوج المستورد. غير ان التحقيقات عادة ما تبدا بناء على طلب المنتجين أو بناء على طلب يقدمه الاتحاد الذي يمثلهم. وقد تحمل هذه الطلبات في طياتها ما مفاده أن الواردات المتزايدة تلحق ضررا جسيما بالمنتجين يؤدي الى خسارة في الارباح وتخفيض في الانتاج وتناقص استغلال الطاقات المتوفرة وتقليص الطلب على الأيدي العاملة.

ولهذا، يتعين على السلطات المعنية بالتحقيقات، الإعلان عن مثل هذه التحقيقات على الملأ وإجراء الترتيبات للجلسات العلنية أو غيرها من الوسائل المناسبة التي يستطيع من خلالها المستوردون والمصدرون وغيرهم من الفرقاء المعنيين تقديم الادلة وشرح وجهات نظرهم. كما يجب على هذه السلطات النظر في هذه الآراء وفي الملاحظات التي تقدم ضد تدابير الوقاية وتحديد ما إذا كان طلب مثل هذا الإجراء هو في الصالح العام.

والى جانب ذلك، لا تستطيع السلطات التي تتقصى الحقائق السماح بالأعمال الوقائية الا بعد تقييم جميع العوامل ذات العلاقة وذات الطبيعة الموضوعية والقابلة للقياس وإثبات وجود "علاقة سببية بين زيادة واردات منتوج ما والضرر الجسيم الذي تلحقه أو تهدد بإلحاقه تلك الزيادة بصناعة ما". ولا يجوز السماح بالتدابير الوقائية إذا ثبت أن المصاعب التي تواجهها الصناعة تعزى لعوامل أخرى خلاف الزيادة في الواردات ، (مثل انخفاض الطلب على المنتوج بشكل حاد). ومن أجل الشفافية، يتعين على السلطات التي تقوم بتقصي الحقائق نشر تقاريرها واستنتاجاتها على الملأ).

٣-٤ تطبيق التدابير الوقائية

لدى اتخاذ التدابير الوقائية يؤكد الاتفاق أنه يتعين أن يكون هدف الحكومات تعزيز "التكيف الهيكلي" و"ترسيخ المنافسة في الاسواق العالمية، وليس الحد منها". ولهذه الغاية، ينص الاتفاق على وجوب تطبيق التدابير الوقائية لفترات مؤقتة فقط وذلك لتمكين الشركات الصناعية المضرورة من اتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل أوضاعها للتمشي مع المنافسة المتزايدة التي ستلي رفع هذه التدابير. وقد يتخذ شكل تعديل الأوضاع إدخال التكنولوجيا أو تصحيح هياكل الإنتاج.

علاوة على ما تقدم، لا يجوز تطبيق التدابير الوقائية إلا "الى المدى الذي تقتضي فيه الضرورة الحيلولة دون وقوع ضرر جسيم أو معالجته وكذلك لتسهيل عملية التكيف" وعلى أسس غير تمييزية بالنسبة للواردات من جميع المصادر". ويعود قرار اتخاذ نوعا من التدابير الوقائية المراد اتخاذه مثل زيادة نسبة ربط التعريفات الجمركية أو فرض قيود كمية على الواردات، الى السلطات التي تقوم بالتحقيق. وفي حالة استخدام القيود الكمية، يجوز تخصيص حصص للبلدان الموردة الرئيسية. وفي مثل هذه الحالات، توزع الحصص الفردية بالتشاور مع البلدان الموردة على أساس نصيبها من الواردات خلال فترة سابقة مشابهة. وعند توزيع الحصص على هذا الاساس، يتعين أخذ مصالح الموردين الجدد بعين الاعتبار.

ومن ناحية أخرى، يسمح الاتفاق في حالات استثنائية، للبلدان الاعضاء أن تتجاوز قاعدة عدم التمييز وأن تطبق قيود الحصص على بلد أو أكثر عندما " تزداد الواردات منها بنسبة لا تتناسب مع الزيادة الاجمالية من واردات ذلك المنتوج خلال فترة معينة" . ولضمان عدم اتخاذ تلك التدابير إلا في الحالات الإستثنائية فقط، ينص الاتفاق انه لا يجوز تطبيق هذه التدابير الا بعد التشاور مع لجنة الوقاية المشكلة بموجب الاتفاق، والحصول على موافقتها.

٣-٥ التعويض عن فوات فرص التجارة

على البلد العضو الذي يقترح تطبيق التدابير الوقائية أن يعرض تعويضات تجارية ملائمة على البلدان التي تتضرر مصالحها التجارية من جراء تلك التدابير (*). وإذا تعذر الوصول الى اتفاق على التعويض التجاري الملائم من قبل البلد الذي يقترح تطبيق التدابير الوقائية والبلدان المصدرة المضرورة، يجوز لتلك البلدان المصدرة المضرورة أن تتخذ تدابير مضادة (*). غير أنه لا يحق اتخاذ التدابير المضادة في السنوات الثلاث الأولى من تطبيق التدابير الوقائية التي تكون قد اتخذت وفقا لنصوص هذا الاتفاق، على أن تكون موجهة ضد الزيادة المطلقة في الواردات (وليس ضد الزيادة النسبية بالنسبة للإنتاج المحلي).

(*) يتمثل التعويض بصفة عامة في تنازل على شكل تخفيض في التعريفات الجمركية من جانب البلد الراغب في اتخاذ التدابير الوقائية لمصلحة البلدان المضرورة، وذلك بتطبيق التخفيض على منتوجات أخرى لها أهمية تصديرية لتلك البلدان.

(*) يتمثل الإجراء المضاد في تعليق تنازل ما أو أية التزامات أخرى مستحقة للبلد الذي يطبق التدابير الوقائية.

٣-٦ المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية

يقتضي الاتفاق لدى تطبيق التدابير الوقائية معاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية . وتتمثل مثل هذه المعاملة في إعفاء واردات البلد النامي من التدابير الوقائية إذا كانت حصته من واردات منتوج ما الى البلد الذي قام باتخاذ مثل هذه التدابير تقل عن ٣٪ ولا يطبق مثل هذا الاعفاء إذا كانت البلدان النامية التي تقل حصتها الفردية عن ٣٪ تصل في مجموعها الى حصة جماعية تجاوز ٩٪ من الواردات.

٣-٧ مدة التدابير الوقائية

إن الاحكام الأخرى للإتفاق موجهة أساسا لضمان تطبيق التدابير الوقائية لفترات مؤقتة. فهي تقتضي ما يلي:

- تدابير الوقاية التي كانت سارية في ١٩٩٥/١/١ عند وضع الاتفاق حيز التنفيذ يجب إلغاؤها بعد ثماني سنوات أو في موعد لا يتجاوز ١/١ من عام ٢٠٠٠ أيهما يقع لاحقا.
- الحد الأعلى للفترة المبدئية لتطبيق أي تدبير وقائي هو أربع سنوات. على أنه يجوز تمديدها الى ثماني سنوات كحد أقصى (وعشر سنوات بالنسبة للبلدان النامية).

وتوخيا لمساعدة الشركات الصناعية المضرورة على إعداد نفسها للمنافسة المتزايدة التي ستلي الرفع الكامل للتدابير الوقائية، يقضي الاتفاق بتحرير كل تدبير تزيد مدته عن عام واحد تحريرا تدريجيا. وبناء عليه، يتعين خضوع مثل هذه التدابير التي تزيد مدتها عن ثلاث سنوات للمراجعة في منتصف المدة للنظر فيما إذا كان يجب رفعها أو تحريرها بصورة أسرع.

علاوة على ذلك يحظر الاتفاق التحايل في الحدود الزمنية الخاصة بالتدابير الوقائية، وذلك بحظر إعادة فرض الحماية على نفس المنتوج لمدة تعادل نفس المدة التي فرض فيها إجراء الحماية الأصلي.

هذا ولا يجوز بأي حال من الاحوال إعادة تطبيق التدبير خلال مدة تقل عن سنتين. ومع ذلك، يجوز إعادة فرض الإجراءات الوقائية المؤقتة التي سبق فرضها لمدة ستة أشهر أو أقل بعد عام واحد طالما – تتخذ الإجراءات على نفس المنتوج لاكثر من مرتين خلال خمس سنوات. وتخضع البلدان النامية في هذه الحالة ايضا الى إلتزامات أقل صرامة ويمكنها إعادة فرض التدابير على نفس المنتوج بعد مدة مساوية لنصف مدة التدبير السابق (ولكن ليس خلال فترة تقل عن سنتين).

٤. الآثار والانعكاسات التجارية

من شأن قواعد الوقاية الجديدة المحسنة أن تعزز قواعد الجات التي تقضي بضمان الوصول الى الأسواق. ولذلك يحظر على البلدان المستوردة أن تطلب من البلدان المصدرة الإيعاز لشركاتها بان تقيد صادراتها بموجب قيود طوعية على الصادرات أو بموجب ترتيبات أخرى مماثلة. ومن الجدير بالذكر، أنه من خلال الإشتراط على الحكومات عدم تشجيع شركاتها الصناعية الدخول في مثل هذه الترتيبات مع الشركات الصناعية في البلدان الأخرى، فإن الإتفاق يحذر الشركات الصناعية من مغبة الدخول في ترتيبات مماثلة حتى ولو كان ذلك بصفة غير رسمية.

وكما هو مذكور آنفا، فإن جميع تعريفات البلدان المتقدمة تقريبا ونسبة عالية من تعريفات البلدان النامية قد ربطها ضد الزيادة وبهذا يكون حق البلد رفعها مقيدا. وبمقتضى قواعد اتفاق الوقاية، تكون البلدان المستوردة قادرة على اتخاذ التدابير لتقييد الواردات عندما تثبت التحقيقات أن زيادة الواردات تلحق ضررا جسيما بصناعاتها المحلية. كما تحاول القواعد حماية مصالح الشركات المصدرة وذلك بإعطائها حق الدفاع عن مصالحها خلال التحقيقات وتقديم الدليل إذا لزم الأمر، الذي يثبت بأن فرض القيود لن يكون في مصلحة عامة المستهلكين في البلد المستورد.

وتجدر الإشارة الى أن هذه القواعد العامة للوقاية لا تنطبق فورا على المنسوجات. إذ يقضي الإتفاق الخاص بالمنسوجات والملابس في جولة أوروغواي بوجوب رفع القيود التمييزية المطبقة حاليا على المنسوجات من جانب بعض البلدان المستوردة على أربعة مراحل وفي غضون فترة عشر سنوات. وخلال هذه الفترة المرحلية، يتيح الإتفاق للبلدان اتخاذ التدابير الوقائية لتقييد الواردات على أساس تمييزي من البلد أو البلدان المصدرة حيث انه نتيجة للزيادة الهائلة والحادة في الواردات من هذه البلدان فإن هذه الواردات ستلحق ضررا جسيما بالصناعة المحلية.

ومن ناحية ثانية، تخضع تجارة المنسوجات الى قواعد اتفاق الوقاية على أساس التطبيق غير التمييزي للتدابير الوقائية بعد ١/١ عام ٢٠٠٥، وفي ذلك التاريخ، لن يكون لاتفاق المنسوجات والملابس أي وجود بعد أن ظل مطبقا لمدة عشر سنوات.

ومن الأمور الجوهرية أنه يتعين أن لا ننظر الى هذه القواعد من وجهة نظر الشركات الصناعية فقط، بل أيضا من منظور الشركات التي تجد صعوبة في منافسة الموردين الأجانب في أسواقها المحلية بسبب الإندفاع المفاجيء في الواردات.

ومن حق هذه الشركات أن تطلب من حكوماتها اتخاذ الاعمال الوقائية للحد من الواردات، ويجب التقدم بمثل هذا الطلب، ليس من قبل شركة واحدة أو بعض الشركات فقط، بل من جانب المنتجين الذين يشكل إنتاجهم نسبة كبيرة من إجمالي الإنتاج المحلي. وفي الواقع العملي، فإن هذه الشركات تقدم مثل هذه الطلبات عن طريق الاتحادات التي تنتمي الى عضويتها. ولا يجوز تقديم الطلبات الا إذا تبين وجود علاقة سببية بين زيادة الواردات والضرر الجسيم المزعوم اللاحق بالصناعة.

ولهذا، فإن مقدرة الشركات الصناعية المضرورة على الانتفاع من هذه الاحكام تعتمد على مدى قدرتها على توفير الوقاية المؤقتة، مع مراعاة الشروط الصارمة التي يتطلبها الاتفاق من أجل فرض التدابير الوقائية.

" المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة الداخلية ومخاطر الاكتشاف في عملية المراجعة "

إعداد
الدكتور يوسف محمود جربوع
كلية التجارة - قسم المحاسبة الجامعة الإسلامية في غزة، عضو المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ASCA

مخاطر عملية المراجعة : Audit Risk

(أ) مقدمة : Introduction

يعرف دليل المراجعة الدولي رقم (١) أهداف ومجال مراجعة البيانات المالية، ومفهوم الأهمية النسبية ومخاطر عملية المراجعة كما يلي:

(الفقرة ١٠) : " لأغراض تكوين رأي عن البيانات المالية، خاصة النواحي المادية فيها، وبسبب الطبيعة الأختبارية في أعمال المراجعة بالاضافة إلى نواحي القصور الأخرى في أي نظام للرقابة الداخلية، هناك احتمال لا يمكن تجنبه بأن تبقى بعض الأخطاء المادية غير مكتشفة. وعلى كل حال فإن أي ظن بوجود خطأ أو تلاعب قد ينتج عنه تأثير مادي على البيانات المالية قد يدفع بمراجع الحسابات إلى التوسع في إجراءاته ومدى الفحص لكي يؤكد أو ينفي هذه الظنون".

كما أن دليل المراجعة الدولي رقم (٤) عن التخطيط (الفقرة رقم ١١) يبين أنه يجب على مراجع الحسابات الخارجي المستقل أن يأخذ في إعتباره عدداً من الأمور عند إعداده لخطة المراجعة الشاملة للقيام بعملية المراجعة، بما في ذلك تحديد مستويات الأهمية النسبية أو المادية من أجل أغراض المراجعة.

كما أن دليل المراجعة الدولي رقم (٣) حول "المبادئ الأساسية التي تحكم عملية المراجعة" تبين في القسم الخاص بنتائج المراجعة وإعداد التقرير أن الرأي غير المتحفظ (الرأي النظيف الخالي من التحفظات) يشير إلى قناعة مراجع الحسابات من كافة النواحي الجوهرية الهامة بأمور معينة تم معالجتها في ضوء ذلك الدليل.

كما أن دليل المراجعة الدولي رقم (٨) حول "إثبات المراجعة" يبين أن درجة المخاطرة تعتبر أحد العناصر التي تؤثر على قناعة المراجع حول مفهوم أدلة الإثبات الكافية والملائمة.

أما دليل المراجعة الدولي رقم (١١) حول " الغش والخطأ" يشعر مراجع الحسابات أنه يتوجب عليه أخذ احتمال الخطأ المادي في الإعتبار عند التخطيط والقيام بالفحص.

(ب) مخاطر عملية المراجعة : Audit Risk

تكمن مخاطر المراجعة في إبداء مراجع الحسابات رأياً غير مناسب حول البيانات المالية والتي تتضمن أخطاء جوهرية، فعلى سبيل المثال قد يبدي المراجع رأياً نظيفاً بدون تحفظ عن بيانات مالية دون علمه أنها تتضمن أخطاء مادية.

ويجب الاشارة هنا على أن الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية يتوقعون من مراجع الحسابات الخارجي المستقل أن يقوم بالتزاماته المهنية حسب التالي:

١. إبداء رأيه حول صدق تعبير القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال في نهاية السنة المالية.
٢. إبداء رأيه حول قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها الاعتيادية خلال الفترة المنظورة القادمة والتي يجب ألا تزيد عن أثنتي عشر شهراً من تاريخ التوقيع على الميزانية العمومية.
٣. إبداء رأيه حول نظام الرقابة الداخلية عن الشركة موضوع المراجعة حيث أن هيئة بورصة الأوراق المالية SEC تلزم مراجعي الحسابات بأن يقدموا تقرير عن نظام الرقابة الداخلية للشركات المسجلة في هذه البورصة مع توضيح أي عجز أو قصور في هذا النظام.
٤. إبداء الرأي حول وجود غش في الحسابات.
٥. إبداء الرأي حول وجود عقود غير قانونية.

أن أهداف عملية المراجعة آزاء ما تقدم تتضمن ثلاثة نواحي :

١. إكتشاف الغش.
٢. إكتشاف الأخطاء الفنية.
٣. إكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

(ج) مخاطر المراجعة على مستوى البيانات المالية:

يتم تقييم مخاطر عملية المراجعة على مستوى البيانات المالية خلال عملية التخطيط للمراجعة، في تلك المرحلة يتوجب على المراجع أن يجري تقييماً عاماً لمخاطر المراجعة استناداً إلى معرفته بنشاط العميل (الشركة التي تراجع حساباتها) وبالصناعة التي ينتمي إليها وإدارته

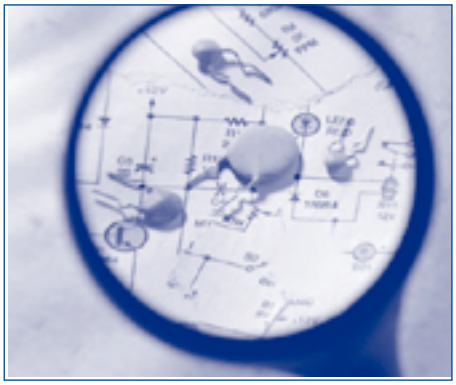

وإجراءات الرقابة وعملياتها. إن هذا التقييم يعطي معلومات أولية حول المدخل العام للمهمة وعن احتياجات المراجع لمساعديه من العاملين معه ومستوياتهم المطلوبة من أجل تجاوز هذه المهمة بطريقة جيدة وصحيحة

- كما يزود بالاطار العام الذي يمكن تضمينه تقييم مخاطر المراجعة المادية بالنسبة لحسابات معينة أو فئة أو طائفة من الحسابات أو العمليات. وعند تلك المرحلة من التقييم العام يتوجب على مراجع الحسابات أن يحدد ما إذا كان هنالك احتمال لمواجهة أمور هامة وحساسة مثل صعوبات في السيولة أو في الاستمرارية لمزاولة النشاط في الفترة المالية القادمة والذي يجب أن لا تزيد عن (١٢) شهراً من تاريخ التوقيع على الميزانية .

(د) مخاطر المراجعة على مستوى أرصدة حسابات معينة ومجموعة عمليات :

- يتم القيام بإجراءات المراجعة على مستوى أرصدة الحسابات أو مجموعة عمليات بناءً على نتائج تقييم مخاطر المراجعة على مستوى البيانات المالية ، وتتعرض تلك البيانات إلى ثلاثة أنواع من المخاطر كما حددها دليل المراجعة الدولي رقم (١٩) حول عينات المراجعة:

مخاطر مرتبطة بالحسابات : Inherent Risk

- وهي المخاطر المبنية على احتمال وجود تلفيق في حساب أو مجموعة عمليات تؤدي إلى خطأ مادي (خطأ واحد أو مجموعة من الأخطاء في مجموعة حسابات) ، فعلى سبيل المثال الحسابات التي تشتمل على درجة عالية من عملية تكوين رأي للادارة أو تلك التي يصعب احتسابها مثل تلك التي تتطلب تقديرات حسابية مطولة، أو تلك التي تتضمن موجودات منقولة ومرغوبة بشكل كبير مثل المجوهرات ، أو تلك التي تكون عرضة للتقلب على طلبها من المستهلكين أو تكون عرضة للتطور التكنولوجي وكلاهما يؤثران على قيمة البضاعة، فجميع تلك العوامل تؤدي إلى مخاطر مرتبطة بحسابات الشركات العائد لها أثر من المخاطر المرتبطة التي تنطوي عليها حسابات مؤسسات أخرى.

مخاطر الرقابة Control Risk

- هي المخاطر الناتجة عن عدم تمكن الرقابة الداخلية من الكشف في بعض الأحيان وفي حينه عن خطأ مادي في رصيد أحد الحسابات أو في رصيد مجموعة الحسابات (ويشكل في مجموعها خطأ مادياً)، ولا يمكن تجنب مثل ذلك التلفيق كلياً نظراً للحدود التي يفرضها أي نظام للرقابة الداخلية.

- ومن أجل تقييم أهمية تلك المخاطر يجب على مراجع الحسابات أن يقوم بفحص مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية، وفحص مدى سلامة تطبيقه الفعلي، وفي غياب مثل ذلك الفحص يجب على المراجع أن يفترض أن مخاطر الرقابة كبيرة.

مخاطر الإكتشاف : Detection Risk

- هي المخاطر الكامنة وراء إجراءات المراجع في احتمال عدم الكشف عن خطأ مادي في حساب أو مجموعة حسابات (يشكل مجموعها خطأ مادياً) ، وفي بعض الأحيان ، تبقى مخاطر الكشف موجودة حتى عند قيام مراجع الحسابات بفحص الحساب المعني، أو العمليات المعنية ١٠٠٪ إذا لم يقم المراجع في اختيار اجراءات أو عدم الوصول إلى الاستنتاج السليم من نتائج المراجعة.
- العلاقات فيما بين مكونات مخاطر المراجعة: تختلف المخاطر المرتبطة في الحسابات (المخاطر المتأصلة) ومخاطر الرقابة، عن مخاطر الاكتشاف كون النوع الأول والثاني موجود بمعزل عن عملية المراجعة للبيانات المالية، وان المخاطر المرتبطة بالحسابات ومخاطر الرقابة مرتبطة بنشاط الشركة وبيئتها وأرصدة حساباتها وأنواع نشاطها وعملياتها، وذلك بغض النظر عن القيام بعملية مراجعة. وعلى أية حال لا يمكن للمراجع التحكم بالمخاطر المرتبطة بالحسابات ولا بمخاطر الرقابة، إلا أنه يستطيع تقييمها ووضع الاجراءات المناسبة للوصول إلى مستوى مقبول للمخاطر في الكشف عن الأخطاء، وبذلك يقلل من مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض ومقبول.

تعريف الأهمية النسبية (المادية) : Materiality

- " المعلومات المالية تعتبر جوهرية إذا كان حذفها أو إذا كانت مضللة تكون ذات تأثير على القرارات الإقتصادية للطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية " .

- وعند القيام بعملية المراجعة يجب أخذ العلاقة بين الأهمية النسبية (المادية) والمخاطر بعين الإعتبار، وبناءاً على المعيار الدولي للمراجعة رقم (٣٢٠) فيما يتعلق بالعينة الإحصائية، فإنه توجد علاقة ثابتة بين كل من :

١. درجة الثقة "Confidence Level " على العينة الإحصائية (عند تعميم مخاطر المراجعة).
٢. درجة الدقة " Accurancy Level " في البيانات المالية (عند تعميم الأهمية النسبية المادية).
٣. تجميع أدلة الإثبات التي تؤيد صحة توقعات المراجع الموضحة في البندين رقم (١) ورقم (٢).

- كما يجب ملاحظة أن التغيير في أي بند من البنود الثلاثة سوف يؤثر على مضمون البندين الأخرين.

- كما يجب ملاحظة أنه توجد أربعة أسباب رئيسية تتحكم في الأهمية النسبية (المادية) وهي :

١. حجم البند المرغوب مراجعته. Item Size
٢. طبيعة البند المرغوب مراجعته. Item Nature
٣. الظروف للبند المرغوب مراجعته. Circumstances
٤. الموازنة بين التكلفة والمنفعة. Cost & Benefits

- تطبيق مبدأ الأهمية النسبية(المادية) ومخاطر عملية المراجعة: هناك علاقة عكسية بين الأهمية النسبية ومستوى مخاطر المراجعة، فإذا تم رفع المستوى المقبول للأهمية النسبية (المادية) تقل مخاطر المراجعة والعكس صحيح، ويجب على مراجع الحسابات أن يأخذ تلك العلاقة بعين الإعتبار عند

تحديد طبيعة إجراءات المراجعة وتوقيتها ومدى الفحص.

فمثلاً إذا تبين لمراجع الحسابات أن مستوى الأهمية النسبية (المادية) منخفض، تتزايد درجة المخاطر، وعندئذ يمكن لمراجع الحسابات تدارك الأمر وبذلك تنخفض مخاطر الكشف عن الأخطاء كما يلي:

١. زيادة مدى إجراءات المراجعة.
٢. وضع إجراءات مراجعة أكثر فعالية.
٣. القيام بإجراءات مراجعة معينة بتاريخ يقارب تاريخ البيانات الختامية.

الأهمية النسبية (المادية) ومخاطر المراجعة في عملية التخطيط

عند التخطيط لعملية المراجعة يجب على مراجع الحسابات أن يأخذ بعين الإعتبار الأمور التي قد تؤدي على أخطاء مادية في القوائم المالية، ويجب أن تتكون لدى المراجع قناعة أولية للأهمية النسبية (المادية) حول حسابات معينة أو مجموعة من العمليات، مثل : الذمم المدينة، البضاعة، من شأن ذلك أن يساعد المراجع في إتخاذ قراراته حول إجراءات المراجعة، مثل قراره حول البنود التي سوف يراجعها، وقراره حول استخدام أسلوب العينة الإحصائية أو إستخدام المراجعة التحليلية في مراجعته بحيث يسمح له ذلك بتحديد إجراءات المراجعة اللازمة التي تمكن من تجميع نتائج كافية لتعزز رأيه حول البيانات الختامية مع مستوى منخفض ومقبول لمخاطر المراجعة.

- كما يتوجب التخطيط لعملية المراجعة لجعل نسبة احتمال عدم الكشف عن الأخطاء منخفضة ومقبولة إذ بعد قيام المراجع بتقييم المخاطر المرتبطة في الحسابات ومخاطر الرقابة، عليه أن يقيم درجة المخاطر في الكشف عن الأخطاء المقبولة عنده، وبناءً على قناعته يحدد إجراءات المراجعة المناسبة والملائمة.
- وفي حالة عدم قيام مراجع الحسابات بإجراءات مراجعة مناسبة وملائمة تبقى درجة المخاطر في الكشف عن الأخطاء عالية بقيامه بإجراءات مراجعة واقعية ومناسبة (كلما توسع في إجراءاته، أنخفض مستوى المخاطر في الكشف عن الأخطاء).
- كذلك فإن طبيعة إجراءات المراجعة وتوقيتها يؤثر على مخاطر الكشف عن الأخطاء، مثال على ذلك، ينطوي التثبت المستقل للذمم المدينة على مخاطر أقل من الإعتماد على معلومات داخلية فقط، وكذلك بالنسبة للإجراءات التي يتم القيام بها في وقت يقارب نهاية السنة المالية.

الأهمية النسبية (المادية) ومخاطر المراجعة في تقييم أدلة الإثبات

قد يختلف تقييم المراجع للأهمية النسبية (المادية) بين مرحلة التخطيط للعمل ومرحلة تقييم نتائج إجراءات المراجعة، قد يكون ذلك ناتجاً عن اختلاف في الظروف أو بسبب تعديل في معلوماته عن عملية المراجعة. فعلى سبيل المثال إذا قام المراجع بالتخطيط لعملية المراجعة قبل نهاية فترة البيانات المالية يضع توقعاً لنتائج التشغيل والمركز المالي، فإذا ما كانت النتائج الفعلية للتشغيل والمركز المالي مختلفة عن توقعاته بشكل جوهري، فإن تقييمه للأهمية النسبية (المادية) قد يتغير.

وبالاضافة إلى ذلك فعند التخطيط للعمل قد يقوم المراجع عمداً بتحديد مستوى الأهمية النسبية في مستوى أقل مما ينوي قبوله عند تقييم نتائج مراجعته، ويتم ذلك عادة للتقليل من إحتمال وجود أخطاء غير مكتشفة ولتزويد المراجع بهامش آمان عند تقييمه لتأثير الأخطاء المكتشفة خلال عملية المراجعة بالرجوع لمستوى الأخطاء المقبول لديه.

- وقد يتغير تقييم المراجع لمخاطر المراجعة خلال قيامه بإجراءات المراجعة، فعلى سبيل المثال : عند التخطيط لعملية المراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية قد يتولد لدى مراجع الحسابات شعور بإن إحتمال وجود أخطار مراجعة نسبته متدنية، إلا انه قد يكتشف أثناء قيامه بإجراءات المراجعة أن تقديره لم يكن سليماً وأن نسبة إحتمال وجود مثل تلك الأخطار أكثر مما قدره سابقاً، وفي هذه الحالة يكون عليه أن يقوم بإجراءات مراجعة إضافية للتخفيف من مستوى مخاطر (الكشف عن أخطاء) ، والوصول إلى المستوى لمخاطر الكشف عن أخطاء كما تم التخطيط له أساساً.

الملاحق والاحصائيات

الثورة الرقمية

صنع أول جهاز كمبيوتر في عام ١٩٤٦: اطلق على الجهاز الجديد اسم Electronic Numerical Integrator & Computer التي تعني تقريبا الحاسوب الرقمي الإلكتروني، الذي اشتهر بالاسم ENIAC وهي الحروف الأولى من العبارة التي اطلقت عليه. كان ارتفاع الجهاز يزيد على ثلاثة أمتار وطوله حوالي ٥٠ مترا. كلف إنتاج هذا الجهاز ملايين الدولارات في ذلك الحين، وكانت طاقته لا تتعدى إنجاز خمسة آلاف عملية في الثانية. في عام ١٩٧١، أي بعد إنتاج أول كمبيوتر بمدة ٢٥ سنة، تمكنت شركة Intel من صنع رقيقة Chip مساحتها ١٢ ملمترا مربعا وتستطيع معالجة البيانات بطاقة تفوق طاقة ENIAC بمعدل ١٢ مرة. بلغ سعر الرقيقة في ذلك الحين ٢٠٠ دولار. تستطيع أجهزة الكمبيوتر الشخصي اليوم معالجة عمليات بسرعات تزيد على ٥٠٠ مليون عملية في الثانية. وإذا سارت الأمور على نفس معدلها الحالي فان أجهزة الكمبيوتر الشخصي في عام ٢٠١٢ ستكون لديها القدرة على معالجة ١٠٠ ألف مليون عملية في الثانية.

لو قورن سعر الكمبيوتر في عام ١٩٧١ بسعر عربة البلدوزر لانهارت الأسعار بشكل لا يصدق. في عام ١٩٧١ كانت البلدوزر تكلف مائتي ألف دولار، معنى ذلك ان سعر البلدوزر في عام ١٩٩٧ لو ظل على نفس الوتيرة فإنه سيبلغ ٢٥ دولارا فقط.

كذلك ارتفعت القدرة على نقل البيانات ارتفاعا هائلا. ان الشبكة العالمية من أجهزة الكمبيوتر والهاتف والتلفزيون تضاعفت قدرتها على نقل المعلومات بمعدل مليون مرة. في عام ١٩٦٠ كان كابل الهاتف عبر الأطلسي يستطيع استيعاب ١٣٨ محادثة هاتفية في الوقت نفسه. هذه الأيام يستطيع كابل من الألياف البصرية نقل مليون ونصف المليون محادثة هاتفية في الوقت نفسه. حتى عام ١٩٨٠ كانت المحادثات الهاتفية تنتقل عبر أسلاك نحاسية قادرة على نقل صفحة واحدة من البيانات في الثانية. هذه الأيام يمكن عن طريق خيط من الألياف البصرية لا يزيد سمكه عن الشعرة نقل كمية من البيانات في الثانية الواحدة تعادل محتويات ٩٠ ألف مجلد من دائرة المعارف.

الكمبيوتر المحمول Laptop الذي لا يزيد وزنه على ٨٣٠ غراما أقوى بعدة مرات من جهاز الكمبيوتر الرئيسي الذي كان يكلف ١٠ ملايين دولار في أواسط السبعينات. قبل ٢٥ عاما كان عدد أجهزة الكمبيوتر في العالم لا يزيد على ٥٠ ألف جهاز. ظاهرة انتشار الإنترنت ظاهرة فريدة من نوعها في التاريخ. عقب اختراع الراديو، مرت ٣٨ سنة قبل ان يصل هذا الاختراع الى ٥٠ مليون شخص. احتاج التلفزيون الى ٢٣ سنة ليصل الى ٥٠ مليون مشاهد. بعد اختراع الكمبيوتر الشخصي بمدة ١٦ سنة وصل عدد المستخدمين الى ٥٠ مليون شخص. أما الإنترنت، بعد ان أصبحت متاحة للجمهور، تجاوزت رقم الخمسين مليون شخص في أقل من ٤ سنوات. الآن يقدر عدد مشتركي الإنترنت بحوالي ١٥٠ مليون شخص. من المتوقع ان يصل عدد المشتركين الى ٣٠٠ مليون شخص مع نهاية القرن الحالي.

تاريخ الإنترنت

عرض تاريخي بالسنوات

١٩٦٢: بدأ بول باران من مؤسسة RAND أبحاثه في شبكات الاتصالات الموزعة Distribute Communications Networks.

١٩٦٥: عمدت وكالة مشاريع الأبحاث المتطورة Advanced Research Projects Agency (ARPA) الى رعاية برنامج للدراسات والأبحاث في مجال شبكات الكمبيوتر التعاونية. تم ربط جهازي كمبيوتر بشكل مباشر الأول في ولاية ماساتشوستس والثاني في كاليفورنيا.

١٩٦٧: شاركت عدة وفود في ندوة عقدتها جمعية آليات الكمبيوتر في ولاية تنسي الأمريكية لبحث الخطط الأولى لشبكة ARPA التي أطلق عليها ARPANET.

١٩٦٩: عهدت ARPANET الى وزارة الدفاع الأمريكية بالاشراف على أبحاث خاصة بالشبكات. وقام الباحثون في أربع جامعات أمريكية باحداث أول شبكات مضيفة تربط ARPANET.

حققت ARPANET نجاحا منذ البدايات الأولى. في البداية كان الهدف تمكين العلماء والطلاب من اقتسام البيانات ومشاركتها واستخدام اكبر وأوسع لشبكات الكمبيوتر. وأصبحت ARPANET مكتب بريد الكتروني في غاية السرعة. وتطور الأمر من بريد الكتروني الى مؤتمرات الكترونية.

١٩٧١: تطورت ARPANET من ١٥ عقدة الى ٢٣ عقدة تربط الجامعات والمؤسسات الحكومية والخاصة على امتداد الولايات المتحدة. وكان من أبرز المشاركين جامعة هارفارد، وستانفورد، جامعة كاليفورنيا في لوس انجليس، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، مختبر لنكولن، ناسا.

١٩٧٣: اكتسبت ARPANET بعدا عالميا حيث انضمت إليها جامعة لندن والمؤسسة الملكية للرادار في النرويج.

١٩٧٤: للمرة الأولى بدأ الجمهور يأخذ فكرة غامضة عن كيفية استخدام شبكات الكمبيوتر في النسخة التجارية من ARPANET بعد تحويلها الى شبكة عامة. ثم اخذ خط ARPANET بالتشعب من الخط الأصلي المتعلق بالأبحاث العسكرية.

١٩٧٦: ظهرت الملكة اليزابث على الشبكة للمرة الأولى حيث أرسلت أول رسالة ملكية بالبريد الإلكتروني.

١٩٨١: وصل عدد الشبكات المضيفة في ARPANET الى ٢١٣. وكان يضاف مضيف جديد كل ٢٠ يوما تقريبا.

١٩٨٢: استحدث كل من Bob Khan و Vinton Cerf نظام التواصل عبر الإنترنت، أي اللغة المشتركة لجميع عناصر الشبكة التي ما تزال تستخدم حتى هذا اليوم. هذا النظام يعرف باسم Transmission Control Protocol/Internet Protocol (TCP/IP)(أي بروتوكول التحكم في التراسل/بروتوكول الإنترنت). للمرة الأولى تحولت الشبكات المتناثرة هنا وهناك التي كانت تؤلف

ARPANET الى ما يعرف باسم .Internet وهكذا ولدت شبكة الإنترنت كما نعرفها اليوم. وشهد عقد الثمانينات ازدهار صناعة الكمبيوتر الشخصي والتطور الهائل لأجهزة معالجة البيانات، وكذلك أجهزة كمبيوتر في غاية التطور لاستخدامها في الشبكات. هذه المجموعة من العوامل (مع رخص سعر الكمبيوتر الشخصي) وكذلك سهولة توفر أجهزة الكمبيوتر المكتبية، ساهمت مجتمعة في ربط الشركات عبر الإنترنت للمرة الأولى. وبدأت الشركات الكبرى باستخدام شبكة Internet للاتصال فيما بينها ومع زبائنها أو عملائها.

١٩٨٧: بلغ عدد المؤسسات المضيفة عبر Internet ما يزيد على ١٠٠٠٠ (عشرة آلاف) مضيف.

١٩٨٨: أصبحت Internet أداة لا غنى عنها للاتصالات. وهنا بدأت المشاكل في الظهور. أخذ القلق يساور المسؤولين والجمهور حول قضايا الخصوصية والأمن في العالم الإلكتروني. واشتعل الاهتمام العام بشكل مفاجيء في ١ تشرين ثاني (نوفمبر ١٩٨٨) عندما تمكن برنامج خبيث اسمه "دودة الإنترنت" من تعطيل حوالي ٦٠٠٠ مضيف من اصل ٦٠٠٠٠ مضيف. وبدأ تشكيل لجان حكومية للتعامل مع ظاهرة "دودة الإنترنت".

١٩٨٩: تشكيل هيئة للانترنت في أوروبا واستراليا.

١٩٩٠: نتيجة لنجاحها الساحق سقطت ARPANET فريسة لهذا النجاح وتم حلها، مخلفة وراءها عددا من الشبكات الهائلة تعرف باسم .Internet أصبح هناك ٣٠٠ ألف مضيف.

١٩٩١: في هذه السنة وضع تيم بيرنرز – لي Tim Berners-Lee من مختبر CERN (المختبر الاوروبي للأبحاث النووية قرب جنيف) نظام الكمبيوتر المعروف باسم World Wide Web (الشبكة العالمية) التي يعرفها جميع من يتعامل بالانترنت بالرمز .www أصبح الآن بالامكان عن طريق www الجمع بين الكلمات والصور والأصوات على صفحات الشبكة، مما أثار انتباه العاملين في برمجة الكمبيوتر على الامكانية الهائلة لنشر المعلومات عن طريق الإنترنت. بلغ معدل استخدام الإنترنت ما يزيد على ترليون بايت في الشهر.

١٩٩٤: وصلت مراكز التسوق الضخمة الى الإنترنت وتم افتتاح أول بنك الكتروني على الشبكة. ظهر رئيس وزراء اليابان على الشبكة.

١٩٩٦: مستخدمو الشبكة على اتصال تام ببعضهم البعض من حوالي ١٥٠ بلدا. اقترب عدد مضيفي الكمبيوتر من حوالي ١٠ ملايين مضيف.

١٩٩٧: اتصلت جميع القارات بشكل متسارع ووصلت الإنترنت الى حوالي ٢٣٥ بلدا.

١٩٩٨: انتشرت مختلف برامج وتطبيقات الإنترنت من ارجاء المعمورة. شهد هذا العام بروزا هائلا للهالة حول التجارة الإلكترونية. بدأت بعض محطات الراديو بالبث على الإنترنت.

مستخدمو الإنترنت في مختلف أنحاء العالم ١٩٩٩

	مليون شخص
كندا والولايات المتحدة	٨٧,٠٠
أوروبا	٣٢,٧٤
آسيا/الباسفيك	٢٤,٣٣
أمريكا الجنوبية	٤,٥
افريقيا	٠,٨٠
الشرق الأوسط	٠,٧٨

الإنترنت: منظومة العلاقات بين الشركات

بطبيعة الحال يمكن الاستفادة من الإنترنت في تنظيم العلاقات التجارية بين الشركات. ان الإنترنت نفسها لا تستطيع تقديم هذه النشاطات، ولكن الخدمات التي يمكن تقديمها من خلال الإنترنت ستعمل على مساندة الأساليب التي تدار بها الأعمال بين الشركات.

هناك سبعة نشاطات رئيسية تتم بين الشركات، وستعمل التجارة الإلكترونية على تفعيل هذه النشاطات وتصميمها بدقة متناهية وبكفاءة عالية جدا.

١. التفكير

جميع الشركات تضطلع بشكل أو بآخر بالعملية الابتكارية والابداعية. وغالبا ما تلجأ الشركات الى إجراء تقييم لطبيعة الأعمال التي تمارسها، حتى تعيد تحديد ورسم نطاق أعمالها. في العادة تتم هذه العملية بالاستناد الى ثروة من المعلومات – التنقيب في المكتبات، قراءة الكتب والمجلات المتخصصة، وكذلك البحث في قواعد البيانات.

٢. التصميم

على الشركة بطبيعة الحال اما تصميم خدمة (مثل التدقيق) أو ان تعمل على هندسة منتجاتها. في العادة تلجأ الشركات الى أنجح الممارسات التي تعارفت عليها المؤسسات المهنية. ويتم أحيانا اللجوء الى التصميم باستخدام الكمبيوتر Computer-aided design (CAD) لتحقيق نتائج على درجة عالية من الجودة والاتقان.

٣. ايجاد الزبائن/الدعاية

تحتاج جميع الشركات الى سبيل لايجاد زبائنها وموردها. ويتم ذلك في العادة من خلال الدعاية في المجلات ذات العلاقة أو المجلات الواسعة الانتشار وكذلك الصحف والتلفزيون والاذاعة.

٤. التقييم

على الشركة تقييم شريك محتمل للتوصل الى القدرة المالية للشريك. هناك شركات متخصصة للقيام بهذه المهمة. يجب ان يكون المشتري مقتنعا ان المورد يستطيع تقديم الخدمات أو تسليم السلع بكميات كافية وبنوعية جيدة وفي المواعيد المقررة. أحيانا تكون الثقة مبنية على الفكرة العامة عن الشركة.

نستطيع ان ندرك ان التقييم مهمة ثقيلة، الى درجة ان المشترين عندما يعثرون على مورد مناسب فانهم في العادة لا يرغبون في الانتقال الى مورد آخر.

٥. الطلب

تحتاج الشركات الى آليات فعالة موثوقة من أجل اصدار الطلبات وادارتها وتعقب وضعها. في العادة تعتمد الشركات على البنية التحتية التقليدية لتبادل المعلومات: مثل مؤسسات البريد، الهاتف، EDI، وأساليب أخرى.

٦. التسليم

تحتاج الشركة الى وسيلة لتسليم السلع الى المشتري، اما من خلال منافذ البيع بالمفرق، أو شركات النقل أو عن طريق وسيط الكتروني.

٧. الدفع والتسديد

لعل أهم جزء في التعاملات التجارية هو مرحلة الدفع والتسديد. هذه المهمة تقوم بها البنوك عن طريق عدد لا يحصى من مخططات التسويات المالية.

كيف تعمل التجارة الإلكترونية على تغيير مستوى تنفيذ هذه النشاطات؟

١. التفكير

هناك العشرات من الشركات التي تقدم عددا لا يحصى من الخدمات من حيث توفير المعلومات عن طريق الإنترنت لمن يطلبها. تحتوي الإنترنت نفسها على كم هائل من البيانات التي اما ان تكون مجانية أو يتم تقديمها مقابل رسم بسيط، بدءا من مكتبة الكونجرس الى مئات الجامعات ومراكز الأبحاث والأجهزة الحكومية. بالامكان القول ان جميع الجهات التي تقدم المعلومات على الإنترنت تسعى للبحث عن طرق لتكون معلوماتها متاحة على الإنترنت.

٢. التصميم

يتوفر على الإنترنت عدد هائل من خدمات الاستشارات والتصميم، والاختبارات، والمختصين في التسويق، وشركات تطوير برامج الكمبيوتر. ومن المؤكد ان عددها سيتزايد باستمرار.

٣. ايجاد الزبائن/الدعاية

من التحديات المهمة للانترنت هي العثور على المعلومات أو الخدمة التي تكون هناك حاجة إليها. وقد أصبح الآن على الإنترنت عدد كبير من "خدمات الدليل" للعمل على حل هذه المشكلة. وهذه الخدمات تقدم المعلومات على شكل فئات وأصناف وتؤمن ربطا مباشرا مع الشركات والأطراف ذات العلاقة باستخدام الشبكة العالمية www حيث يمكن الحصول على البيانات. هذا النوع من خدمات الدليل يؤمن سبيلا عالي الكفاءة لتقديم النشاطات الدعائية والاعلانية.

٤. التقييم

هذه الوظيفة الهامة تتألف من شقين: مالي وفني. اذ يجب ان يطمئن الزبون الى ان المركز المالي للشركة سليم والى ان لديها القدرة الفنية على تقديم الخدمة المرغوبة أو السلعة المطلوبة. وقد أصبح عن طريق الإنترنت إنجاز التقييم المالي بشكل الكتروني الى حد ما وان كانت ما تزال هناك أسئلة عالقة حول المعايير المتبعة وتعددها.

٥. الطلب

ساعد انتشار EDI بين الشركات على شهرتها. وأصبحت معروفة لدى الجميع. وتعتبر EDI احدى المراحل الأولية للتجارة الإلكترونية. غير ان انتشار الإنترنت فسح المجال أمام نشوء وسائل تبادل للمعلومات متاحة للجميع ولا توجد فيها التعقيدات الفنية التي صاحبت استخدام أنظمة EDI. كما انها متيسرة برسوم زهيدة للغاية.

٦. التسليم

تعتبر الإنترنت الوسيط المثالي لتسليم السلع والخدمات الإلكترونية. وهناك الكثير من السلع أو الخدمات يمكن تقديمها بوسائل الكترونية. وقد انتشرت هذه السلع والخدمات انتشارا هائلا. فقد عمدت بعض الشركات مثلا الى التعامل مع مترجمين عن طريق الانترنت، ويتم تبادل النصوص عن طريق البريد الإلكتروني. فقد ترسل مادة من النمسا ليتم ترجمتها في البرازيل. وليس من الضروري ان يعرف أصحاب العلاقة بعضهم البعض بصفة شخصية. وعن طريق البريد الإلكتروني تنتقل البيانات في لمح البصر (مهما كان عدد الصفحات). كذلك لجأت بعض الشركات في اعداد التصاميم والمخططات في الدوائر الكهربائية والالكترونية الى التعامل مع أفراد في مناطق متفرقة من العالم.

٧. الدفع والتسديد

أصبح بالامكان الآن التسديد والقبض باستخدام قنوات الكترونية مأمونة من خلال الإنترنت. وهناك شركات متخصصة تطبق برامج بهدف خلق الثقة بين البائع والمشتري. وهي تستخدم أنظمة مختلفة. ويحتاج العديد منها الى التطوير. وستشهد السنوات القادمة فتحا جديدا في مجال التعاملات المالية الإلكترونية. ومما لا شك فيه ان الزمن كفيل بحل المشاكل الفنية القائمة حاليا.

البريد الإلكتروني وخدمة الزبائن

مع التزايد الكبير في عدد الأشخاص المستخدمين للانترنت كان من الطبيعي ان يزداد حجم التبادل البريدي على الإنترنت المعروف باسم البريد الإلكتروني. ونظرا لأن التجارة الإلكترونية هي أساسا قائمة على خدمة الزبائن فان القدرة على التعامل مع البريد الإلكتروني تشكل احدى أهم وسائل النجاح في عالم الأعمال وفي الصمود امام المنافسة. ان قدرة الزبائن على الوصول مباشرة الى موقع الشركة على الإنترنت هو من أهم الميزات التي يجب ان تتمتع بها الشركة. ذلك لأن كل اتصال يتم بين الزبون والشركة يؤثر على تصوره لتلك الشركة. وهذه فرصة ذهبية للشركة إذا ارادت إنشاء علاقات قوية ودائمة مع الزبائن. فقد ادركت معظم الشركات ومهما كانت طبيعة أعمالها ان السبيل الى النجاح وتحقيق الأرباح هو قاعدة عريضة من الزبائن الراضين عن الشركة والمخلصين لها. كما ان الزبون ليس من الضروري ان يكون شخصا. ففي غالب الأحيان يكون الزبون شركة أخرى من الشركات التي تتعامل معها. لذلك فان من المنطقي ان لا نسوي بين الزبائن والأفراد، وأن نتعامل مع مفهوم الزبون بمختلف اشكاله، سواء كان فردا أو مجموعة افراد أو شركة أو مؤسسة أو حتى دولة في بعض الأحيان.

أدركت الشركات انه إذا كانت للزبون أهمية لا تنكر في عالم التجارة التقليدية، فان الزبون أصبح تقريبا كل شيء في عالم التجارة الإلكترونية. ونتيجة لذلك تغيرت النظرة الى الزبون. اذ أصبح ينظر اليه باعتباره مصدرا للدخل في المرحلة الحالية وكذلك (وهذه ناحية

مهمة) في المستقبل، وليس مجرد سلسلة من التعاملات المنفصلة. وبالتالي تسعى الشركات الى إنشاء علاقات قوية مع زبائنها ورعايتها باستمرار. والنتيجة المنطقية لذلك هي انه يتعين على الشركة ان تحسن التعامل مع جميع انواع الاتصالات التي تتم بين الشركة والزبون.

في عصر التجارة التقليدية كان الهاتف يلعب دورا حيويا في التعامل مع الزبائن، حيث يجري توجيههم الى مركز خاص لمتابعة طلباتهم واستفساراتهم ويشغل هذا المركز صفوف من العاملين الذين يطلق عليهم "ممثلو خدمة الزبائن". أما بالنسبة للتجارة الإلكترونية فان الأمر سيكون مختلفا عن ذلك، ويعود ذلك الى الأسلوب الذي تتم به التجارة الإلكترونية. هذا الأسلوب يتخذ في العادة شكلا يجمع بين عناصر التجارة الإلكترونية والتقليدية، وشكلا آخر يتم بمجمله عبر الإنترنت. فمثلا يقوم الزبائن بزيارة موقع الشركة على الإنترنت للحصول على معلومات حول المنتجات والخدمات المقدمة عبر الإنترنت وعندما يقرر شراء مادة معينة يتصل هاتفيا بمركز لخدمة الزبائن لانجاز المعاملة التجارية. وتعتبر خدمة الزبائن من الأمور الحيوية في التعاملات التجارية. فقد يحتاج الزبائن الى التقدم بطلب شراء، أو الحصول على مزيد من المعلومات، أو حل مسألة عالقة بالفاتورة، أو متابعة سير طلبية معينة أو ان يستفسر عن بعض جوانب السلعة التي يرغب فيها. وتعطي العديد من الشركات على مواقعها على الإنترنت معلومات للزبون للاتصال بها عن طريق الهاتف وبطبيعة الحال عبر البريد الإلكتروني أيضا أو عبر بعض الاستمارات الإلكترونية التي تتم تعبئتها من قبل الزبون أثناء استخدامه للانترنت. وفي كثير من الحالات (نظرا لارتفاع عدد الزبائن) فقد يضطر الزبون الى الانتظار فترات قد تطول وقد تقصر. لذلك رأت الشركات في عصر التجارة الإلكترونية ان من الأفضل ان يستعمل الزبون البريد الإلكتروني ليقدم استفساراته وبعد أن يأتيه الرد يقرأه حسب وقته وفراغه.

تشير الاحصائيات الحالية الى ان حوالي ٢٪ من الاتصالات بين الزبائن والشركات تتم عبر البريد الإلكتروني، وسوف ترتفع هذه النسبة الى ٥٪ خلال أقل من ثلاث سنوات. وقد تبدو هذه النسبة ضئيلة للغاية. ولكن إذا نظرنا إليها من منظور العدد فانها ستكون ولا شك كبيرة. فهذه النسبة تعني في الولايات المتحدة التعامل مع ٥٠ مليون رسالة يوميا. ثم ان عددا لا بأس به من الشركات يمارس اعماله بكاملها عن طريق الإنترنت وبالتالي فليس هناك هاتف أو قناة أخرى للاتصال ما عدا البريد الإلكتروني. وتتلقى هذه الشركات في المتوسط بضعة آلاف من الرسائل يوميا، وهي كمية لا يستهان بها من البريد بصرف النظر عن نسبتها المئوية.

وهنا نستطيع ان نلاحظ بروز الجوانب الخاصة بالتجارة الالكترونية، فهناك حقيقة تغيب عن بال الكثيرين وهي ان التكنولوجيا التي مهدت لقيام التجارة الإلكترونية يمكن ان تكون عاملا لا يستهان به في الحد من نموها وتطورها. فقد شهدت التجارة الإلكترونية ازدهارا سريعا لم يكن في الحسبان، وتبين ان البنية التحتية التي تستند عليها مواقع الشركات على الإنترنت لم تستطيع مسايرة النمو الهائل في حجم التجارة الإلكترونية.

وكانت النتيجة ان غمرت آلاف الرسائل الإلكترونية مواقع عدد من الشركات تفوق قدرتها على التعامل مع هذا العدد. وقد أجريت دراسة على نطاق ضيق في الولايات المتحدة وتبين ان حوالي ٥ شركات (من اصل ٢٣ شركة تم الاتصال بها) قامت بالرد على رسائل البريد الإلكتروني في اليوم نفسه).

هناك حل جزئي لهذه المشكلة. ويتلخص هذا الحل في ان يكون موقع الشركة على الإنترنت مزودا بالمعلومات الكافية التي قد يحتاجها الزبون. وهناك العديد من الزبائن الذين يقومون بالبحث بأنفسهم ويستمتعون بذلك، فإذا وجدوا الجواب على المواقع فانه لن تكون هناك حاجة لكتابة رسالة الى الشركة. وقد لجأت معظم الشركات الى ان تضع على مواقعها على الإنترنت ما يعرف اختصارا بالرمز FAQ ويعني هذا الرمز الأسئلة المتكررة .Frequently asked questions

تتضمن قائمة الأسئلة المتكررة عددا لا بأس به من الأسئلة التي كثيرا ما تدور في رأس الزبون، ويتراوح عدد هذه الأسئلة من بضعة أسئلة وقد يصل الى المئات في بعض الأحيان حسب تشعب وتعدد المواضيع. ففي مكتبة الكونجرس مثلا هناك صفحة للأسئلة المتكررة على الأسئلة نفسها التي تم تقسيمها الى مجموعات حسب موضوعها.

كما انتبهت الشركات أيضا ألى ان اهمية الاستجابة الفورية لطلبات واستفسارات الزبائن، خصوصا إذا كانت من النوع الذي يتم التعامل معه بسرعة. هناك لدى العديد من الشركات على الإنترنت إمكانية الاجابة الآلية للطلبات والاستفسارات. ويعتمد ذلك بطبيعة الحال على طبيعة السؤال.

فإذا كان الزبون يرغب في التحقق من النقطة التي وصلت إليها طلبية ما، فان الجواب يأتيه فورا عندما يعطي رقم الطلبية (أو رقم المعاملة)، لأن البيانات تعطى للكمبيوتر أولا بأول. وهذا المثال يعطينا فكرة واضحة عن ان هناك من انواع المعلومات ما يمكن تحصيله عن طريق اتصال أجهزة الكمبيوتر ببعضها البعض دون تدخل العامل الانساني.

فالشركات تستطيع التعامل مع الزبائن من خلال ذهنية مختلفة تدور فيها نشاطات التجارة الإلكترونية. والمهم في هذه الحالة إدراك المتغيرات الجديدة والاستجابة للحاجات المتغيرة دوما وأبدا. وإذا كانت هناك مجموعة من النماذج والتصورات التقليدية لادارة الأعمال، فان التجارة الإلكترونية تحمل معها صورها ونماذجها الخاصة بها. وقد لاحظنا ان أهم ما يميز التجارة الإلكترونية هو سرعة الحركة وسرعة الاستجابة وسرعة التكيف امام مختلف المغيرات.

وهذه امور كان يمكن ان يكون بعضها في حكم المستحيل. الا ان التطورات التكنولوجية وسعت من قدرات الإنسان وأعطته ابعادا جديدة في التعامل مع متغيرات الحياة الاقتصادية. وقد لاحظنا ان المتغيرات المتعلقة بخدمة الزبائن استلزمت اللجوء الى الآلة لضبط بعض العمليات، خصوصا عندما تكون هناك حاجة للحصول على جواب فوري.

وخلاصة القول ان التجارة الإلكترونية تفتح آفاقا جديدة أمام عالم الأعمال وتستدعي اللجوء الى التطورات التكنولوجية لمساندة الازدهار الكبير في الحركة التجارية. هذه كلها تشكل فرصا ممتازة للشركات الراغبة في دخول هذا الميدان، خصوصا وأنه ميدان رحب وفسيح يساعد حجمه الكبير على تيسير الحركة الاقتصادية ودفعها الى الأمام.

نظم إدارة الأداء والكلفة

إعداد
أ- فداغ الفداغ
جامعة فيلادلفيا، قسم المحاسبة
المملكة الأردنية الهاشمية

مقدمة

ظهرت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية ثورة في تطبيقات التكاليف للأغراض الإدارية. وكان أولها ظهور التكلفة على أساس النشاط أو ما يطبق عليه تكاليف الأنشطة Activity Based Costing,ABC خلال الثمانينات كبديل عن نظم التكاليف المعيارية التقليدية Traditional Standard Cost System التي استثمرت دون تغير منذ بداية القرن العشرين.

أما ثانيهما فهو ظهور الإدارة على أساس النشاط Activity Based Management (ABM) وهي الفعاليات الاستراتيجية والتحسينات التشغيلية المرافقة لنظام تكاليف الأنشطة والتي أصبحت عنصرا تكامليا مع تقنيات التكاليف للأغراض الإدارية الأخرى، مثل طريقة كايزن Kaizen وطريقة التكلفة بالأهداف Target Costing وذلك لغرض إيجاد طرق جديدة لتخفيض التكاليف من خلال سلسلة القيم Value Chain ودورة حياة المنتج. وفي نفس الوقت فإن أهمية المقاييس غير المالية لزيادة وتحفيز تحسينات الأداء قد أصبحت واضحة بشكل كبير. وكذلك فإن هناك انتقالة مفاجئة، ألا وهي الانتقالة من إدارة التكاليف عن طريق التغذية الراجعة Feedback إلى إدارة التكاليف عن طريق التغذية للأمام Feed Forward والتي تقود إلى برامج قوية للإدارة الاستراتيجية للتكاليف والتي بدورها تقود الإدارة الى خفض التكاليف وزيادة الإيرادات.

وفي ظل هذا التكامل هناك مفهومان ذوا قدرة فائقة وهما:

أولا: القياس الدقيق لتكاليف النشاط.

ثانيا: تخفيض التكاليف عن طريق التحسينات المستمرة وغير المستمرة.

لذلك فإن وظيفة التمويل كأداة لتنظيم عمليات التكامل داخل المنشأة قد انتقلت من موقفها كمراسل سلبي للماضي إلى مؤثر ناشط باتجاه المستقبل Proactive Influences هذا التغير جعل من نظم قياس الكلفة والأداء أن تصبح داخله ضمن تركيب وتطبيق الاستراتيجيات والتحسينات التشغيلية.

نظم إدارة الكلفة والأداء Cost and Performance Management Systems

تقوم نظم التكاليف داخل المنشآت الصناعية بإنجاز ثلاثة وظائف:

١. تحويل مصاريف الإنتاج في كل فترة إلى مخرجات الإنتاج بطريقة يمكن معها توزيع تلك المصاريف ما بين كلفة البضاعة المباعة وكلفة المخزون وهذه هي وظيفة التقارير المالية.
٢. توفير تغذية راجعة اقتصادية للعاملين والمشغلين حول كفاءة العمليات والرقابة على المصاريف.
٣. تقدير تكاليف الأنشطة والمنتجات والخدمات والزبائن.

إن وظيفة التقارير المالية يتم قيادتها عن طريق حاجات المستخدمين الخارجين مثل المستثمرين والمقرضين وواضعي القوانين والسلطات الضريبية والوكالات الحكومية والمنظمات المهنية المعنية بوضع المعايير الخاصة وشركات التدقيق العامة.

اما الوظيفة الثانية والثالثة فهما تنشأن من حاجة الإدارة، أي من داخل المنشأة لغرض الحصول على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب من اجل اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتحسينات التشغيلية التي تؤدي إلى زيادة الربحية. إن المدراء يطلبون المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية مثل:

- تصميم المنتجات والخدمات التي تلائم توقعات الزبائن والتي يمكن انتاجها وتوزيعها بربح.
- اتخاذ قرارات مزيج الإنتاج والقرارات الاستثمارية.
- الاختيار بين البدائل بالنسبة للموردين.
- التفاوض حول الأسعار ومواصفات المنتجات والجودة والتوصيل وخدمة الزبائن.
- تحقيق الكفاءة والفعالية في التوزيع وتقديم الخدمات إلى الأسواق المستهدفة وأقسام الزبائن. كذلك فإن المدراء يستخدمون المعلومات الدقيقة التي تصل في الوقت المناسب لأغراض تحسين عمليات مثل:
- التحسينات المستمرة وغير المستمرة في النوعية والكفاءة والسرعة.
- تحديد العاملين في الصفوف الاولى لاغراض التعلم والتحسين المستمر في النشاطات.

لقد حاولت الكثير من الشركات تحقيق تقاريرها المالية وتكاليفها الاستراتيجية وكذلك رقابتها الاستراتيجية وتحسين وظائفها عن طريق نظام كلفة واحد Single Costing System. ولكن في بيئة محدودة التنوع في المنتجات والوسائل وفي الوقت الذي لا يعتبر فيه التميز في التشغيل قضية حاسمة من اجل النجاح فإن نظام التكلفة الواحد قد يكون كافيا ولكن هذا الامر لا يعد ممكنا.

وعلى وجه العموم فإن شركة ما لا تستطيع من تحقيق كل وظائفها المالية والإدارية في ظل نظام كلفة واحد. الشكل ١-١ يوفر لنا إطارا للتفكير حول نظام متعدد للشركة من اجل قياس التكاليف وادارة النظم.

وعن طريق هذا الإطار يستطيع المدراء من مراجعة تطور نظم التكاليف المتكاملة ونظم قياس الأداء وكأنه رحلة خلال أربعة مراحل متتالية:

جوانب النظم	نظام المرحلة ١ انتهت	نظام المرحلة ٢ موجهة للتقارير المالية	نظام المرحلة ٣ مستلقة ومركبة	نظام المرحلة ١ متكاملة
جودة البيانات	❖ أخطاء عديدة ❖ انحرافات كبيرة	❖ لا مفاجآت. ❖ تحقيق معايير التدقيق	❖ قاعدة بيانات مشتركة. ❖ نظم مستقلة مركبة. ❖ ربط غير رسمي	❖ مترابط بشكل كامل بيانات ونظم.
التقارير المالية الخارجية	❖ غير كاف	❖ مرتبط بحاجات التقارير المالية.	❖ يحتفظ بنظام مرحلة ٢ لإدخال العمليات المالية والتقارير الدولية.	❖ نظم التقارير المالية.
تكاليف المنتج/ الزبون	❖ غير كاف	❖ غير دقيق ❖ تكاليف وأرباح مخفية	❖ تكاليف أنشطة pc لأغراض نشاطات الكلفة، المنتجات وخدمة الزبائن	❖ نظم ABM المتكاملة
الرقابة التشغيلية والإستراتيجية	❖ غير كاف	❖ فقط تغذية راجعة مالية، انحرافات تأخيرية تجميعي	❖ تكلفة كايزن مراكز كلفه	❖ نظم قياس الأداء التشغيلي والإستراتيجي.

الشكل ١-١ نظم التكاليف التي تم عادة خلال أربعة مراحل

نظام المرحلة ١ For Financial Reporting : Stage1 Systems Inadequate غير كافية للتقارير المالية.

إن لدى بعض الشركات نظم تكاليف غير كافية حتى لأغراض التقارير المالية. إن عدم الكفاية هذه ترجع الى ضعف الرقابة الداخلية لتسجيل العمليات وحتى إن بعض العمليات لا يتم تسجيلها إطلاقا او انها تسجل بشكل خاطئ. إن تضخم المرحلة ١ يمكن وجودها لدى الشركات المؤسسة حديثا والتي ليس لديها بعد الوقت أو المصادر لوضع نظام مالي جيد، ولكنها يمكن أن تظهر أيضا لدى الشركات البالغة المستمرة في استخدام نظم مالية قد تم وضعها قبل عقود من الزمن على ما يسمى بالنظم الموروثة Legacy System هذه النظم قد أصبحت متقادمة من الناحية التكنولوجية ومن الصعب الاحتفاظ بها وذلك لان مصمميها لم يعودوا موجودين في المنشأة، وقد تمت تغييرات كثيرة وتحديثات لا يستطيع بعدها أحد أن يفهم الميكانيكية أو المنطق لهذا النظام القائم. ولكن هذا النظام مع ذلك لا يمكن اعتباره أنقاضا في المدى القصير وذلك لانه الميكانيكية الوحيدة للتسجيل والاحتفاظ بالعمليات المالية.

إن بعض نظم المرحلة ١ تحتوي أساليب خاطئة لتوزيع التكاليف الإضافية على المنتجات خلال مرورها بالمراحل الإنتاجية المختلفة وكذلك في تحديث التكاليف المعيارية القديمة الى الاسعار الجارية. إن هذه الطرق الخاطئة قد أنتجت أخطاء من الحسابات أدت إلى أن تكون القيمة الدفترية للمخزون لا تطابق المخزون الفعلي بشكل قاطع. وهناك نظم تكاليف في شركات أخرى لا تستطيع تمييز كل المخرجات التي تنتجها الشركة خلال الفترة. ونتيجة لذلك فإن مصاريف الإنتاج الدورية يتم تحميلها فقط إلى أجزاء فرعية من المخرجات التي تقوم المنشأة بإنتاجها كل فترة. مثلا فإن تكاليف إنتاج النماذج Proto type أو الإنتاج لأغراض التجربة قد لا يتم تسجيلها أو أن التكاليف المتعلقة بخطوط الإنتاج الجانبية يتم تحميلها بشكل عشوائي إلى خط الإنتاج الرئيسي.

وحتى الشركات التي كان لديها في يوم من الايام نظما كافية لاغراض التقارير المالية قد تكون اصبحت الان نظما غير كافية وذلك بسبب التوسعات. عادة فإن النظم المالية في الشركات التي تم تملكها حديثا وكذلك الأقسام ستكون مستقلة عن بعضها البعض وغير متناسقة مع تصنيف نفس النوع من العمليات المالية بطرق مختلفة. وكذلك فإن لديها فرضيات مختلفة حول تحميل تكاليف المصنع والتكاليف غير المباشرة الى المنتجات لغرض تقييم المخزون.

إن مظاهر المرحلة ١ من نظام التكاليف هي:

١. تتطلب وقتا طويلا ومصادر كبيرة من اجل توحيد تقارير مختلفة الوحدات داخل المنشأة وكذلك لغرض إقفال الدفاتر في نهاية الدورة المحاسبية.
٢. إن بعض المنتجات او الخدمات في بعض الشركات ليس لديها تكاليف يتم تحميلها بها.
٣. ظهور انحرافات غير متوقعة في نهاية كل فترة محاسبية عندما يتم مطابقة الجرد الفعلي للمخزون مع قيمته الدفترية.
٤. يقوم المدققون باستمرار بطلب تخفيض المخزون بعد إتمام عملية التدقيق الداخلي والخارجي.
٥. يقوم المحاسبون بتحضير العديد من قيود التسوية الخاصة للحسابات المالية بعد عملية الإقفال.
٦. عدم ثقة المدراء بتكامل النظام المالي او قابليته للتدقيق.

هذه النظم الموروثة أصبحت متقادمة خلال الزمن وهي غير قادرة على أداء وظيفتها بشكل كاف حتى بالنسبة لوظائف أنظمة التكاليف الثلاثة البسيطة وخاصة بالنسبة لتقييم المخزون وقياس تكاليف البضاعة المباعة للأغراض المالية واعداد التقارير. وبما أنها فشلت في تحقيق هذا الهدف فإنه ليس هناك أمل في أنها سوف تحقق متطلبات الوظيفتين الأساسيتين المتبقيتين وهي تقدير تكاليف الأنشطة والمنتجات والخدمات والزبائن وكذلك توفير تغذية راجعة اقتصادية الى العاملين والمشغلين حول كفاءة العمليات.

لحسن الحظ معظم الشركات ليس لديها نظم لتكاليف المرحلة ١، اما تلك الشركات التي لديها نظم المرحلة ١ فإنها تستطيع تملك وتركيب نظم حديثة للأستاذ العام يمكن أن تتجنب كل المشاكل التي ذكرناها أعلاه.

نظم المرحلة Stage II Systems II
النظم المتعلقة بالتقارير المالية Financial Reporting

إن معظم نظم التكاليف اليوم تحقق وظيفة التقارير المالية بما فيه الكفاية، وان هذه النظم لديها بيانات مشتركة وتعريف للحسابات عبر الوحدات التشغيلية المختلفة تمكن المدراء الحاليين من مقارنة وتوحيد النتائج المالية عبر توحيد وحدات متعددة وأقسام تشغيلية في وقت سريع، وكذلك فإن النظم الحاضرة يمكنها تحضير قوائم مالية كاملة خلال فترة قصيرة بعد انتهاء الفترة المحاسبية والتي تتطلب بضعة تسويات بعد الإقفال أن وجدت. هذه النظم تقوم بتحضير قوائم متناسقة مع المعايير التي تضعها المنظمات المهنية والحكومات والسلطات القانونية والضريبية وإن نظام تسجيل البيانات والاجراءات اللاحقة لها مصداقية ممتازة تجعل منها كافية لإشباع صرامة معايير التدقيق والرقابة الداخلية.

إن المرحلة II وهي التقارير المالية (انظر الشكل ١-٢) مع ذلك تعرض أيضا تكاليف المنتج بالطرق البسيطة والتجميعية نفسها المستخدمة لأغراض التقارير المالية الخارجية تفرض تقييم المخزون وقياس كلفة البضاعة المباعة. مثلا بعض الشركات تستمر في استخدام نظم التكاليف التي تعتمد البساطة في توزيع تكاليف العمل المباشر وربما عن طريق معدل تحميل واحد بالرغم من ان التشغيل يتم مع مصانع تحتوي عمليات متنوعة بضمنها كل من العمليات اليدوية والعمليات ذات التقنية العالية.

وحتى مع معدلات التحميل التي قد تصل ما بين ٥٠٠-١٠٠٠٪ من كلفة الأجور المباشرة فإن المدققين والسلطات التشريعية والضريبية تبقى راضية بشكل كامل عن الطرق المستخدمة في تحمل المصاريف الصناعية الإضافية إلى المنتجات. فالشركات تستلم تقارير المدققين ذات الرأي النظيف وذلك لان المدققين يهتمون بشكل أكبر بتناسق (ثبات)الطرق المستخدمة من سنة إلى أخرى على الاهتمام بدقة التكاليف على مستوى الأقسام أو المنتجات. وإذا ما كانت كلفة المخزون وكلفة البضاعة المباعة تقريبا صحيحة في مجموعها فإن ذلك يكون كافيا للمستخدمين الخارجيين للتقارير المالية.

إن مثل هذه الطرق المجمعة المستخدمة في توزيع المصاريف الإضافية للمصنع إلى المنتجات لا توفر معلومات جيدة للمدراء. وخصوصا تلك المستخدمة في التصميم والتطوير والتسويق والبيع والتوزيع قد لا يتم تحميلها الى أهداف الكلفة بتاتا، وذلك لان مثل هذه التكاليف هي ليست تكاليف مخزون Inventorlable في القوائم المالية وبالرغم من ان هذه المصادر تساعد المنشأة بشكل واضح لمواجهة طلبات الزبائن بشكل منفرد والقنوات والاسواق، الا ان النظام المالي لا يقوم بتحويل تكاليفها الى المستخدمين USERS، إن مثل هذه الحسابات ليست ضرورية وليست مسموح بها لاغراض التقارير المالية.

العديد من الشركات وبمعرفتها للطبيعة العشوائية لتوزيع المصاريف الصناعية الاضافية في نظمها لتقييم المخزون قد تحولت الى نظم التكاليف المباشرة لتسهيل القرارات الادارية.

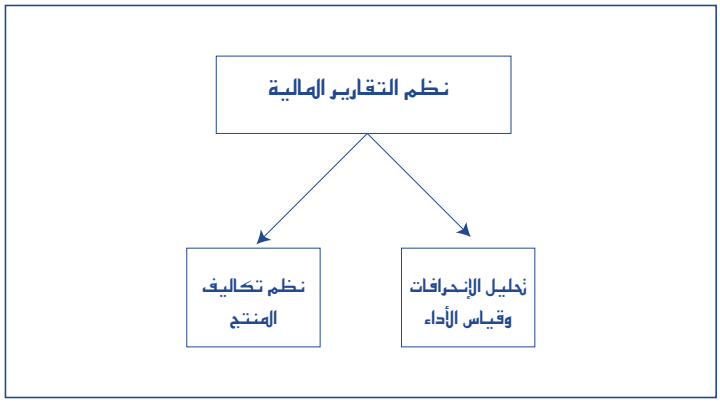

الشكل ١-٢ تضم المرحلة ٢ تعتمد على نظام التقارير المالية الخارجية

إن نظم التكاليف المباشرة تقوم فقط بتحميل تكاليف المواد المباشرة والأجور المباشرة إلى المنتجات وتهمل التكاليف الإضافية عندما تقوم باحتساب ربحية المنتجات والخدمات والزبائن.

إن طرق التكاليف المباشرة جيدة إذا كانت التكاليف غير المباشرة المهملة تمثل جزءا صغيرا فقط من مجموع التكاليف أو ما إذا كانت هذه التكاليف ثابتة كما يدعي المدققون عن نظم التكاليف المباشرة، ولكن المنشآت قد وجدت إن التكاليف غير المباشرة والتكاليف الداعمة هي ليست الوحيدة غير الثابتة وانما هي أيضا ليست متغيرة. وللعديد من المنشآت فإن هذه التكاليف هي متغيرة بشكل خارق Super Variable وهي تزداد بنسب متسارعة نسبة إلى حجم الإنتاج أو المبيعات.

وبالإضافة للمحددات بالنسبة لقياس تكاليف المنتج او الزبون فإن المدراء قد وجدوا ان نظم التكاليف الكلاسيكية المعيارية المتبعة غير كافية لتوفير التغذية الراجعة لعاملي ومشرفي مراكز المسؤولية. تاريخيا فقد كان المحاسبون الاداريون عبارة عن ماسكي ارقام Score Keepers وكانوا مراقبين حياديين يجلسون على الخطوط الجانبية بعيدين عن الفعاليات وغالبا ما يكونوا بعيدين عن ملاحظة مراحل الإنتاج والتوزيع والخدمات. المحاسبون الإداريون يقومون بإصدار تقارير دورية مشتقة من نظام المحاسبة المالية لديهم والذي يقوم بمطابقة المصاريف الفعلية مع تلك المقدرة (المعيارية، Budgeted. إن العاملين في أقسام المحاسبة والمالية يصدرون تقارير الأداء الدورية طبقا لدورة التقارير المالية الشهرية، كذلك فإنها تظهر متأخرة لأيام وأسابيع عن الأحداث الفعلية التي يعرضونها وكذلك فإن التقارير مملوءة بتعبيرات محاسبة التكاليف- توزيعات Allocations وانحرافات Variances يتم احتسابها بطرق مختلفة يصعب استيعابها من أولئك الذين يقومون بأداء العمل.

وبعيدا عن التأخير والصعوبة في تفسير هذه التقارير فإن الفلسفة المتعلقة بها غير متناسقة مع متطلبات البيئة التشغيلية الحديثة، وأن نظم تكاليف الرقابة التقليدية هذه بمعاييرها وتقاريرها المختلفة تركز على الاستقرار والرقابة وكفاءة الأداء للاماكن المعزولة او العاملين أو الأقسام. إن مثل هذا التركيز لا يستجيب لعالم المنافسة اليوم الذي يؤكد على التطوير المستمر وغير المستمر، وإن التكامل الوظيفي يتطلب توفر استجابة سريعة ومعالجات ذات نوعية عالية موجهة لتوفير متطلبات الزبائن.

لذلك فإن المرحلة II من نظم التكلفة غير كافية بشكل كامل للغرضين الإداريين الرئيسيين:

١. تقدير كلفة النشاطات وعمليات المنشأة وكلفة وربحية المنتجات والخدمات والزبائن والوحدات التنظيمية.
٢. توفير التغذية الراجعة المفيدة في تطوير عمليات المنشأة.

نظم المرحلة Stage III systems III وضع نظم مستقلة ملائمة إداريا وحسب الطلب. Develop customized, Managerially Relevant, Stand- Alone systems

العديد من الشركات اليوم تقوم بتطوير أساليب محددة لأغراض التقارير المالية وقياس التكاليف واداء الوظائف الإدارية (أنظر الشكل ١-٣) المرحلة II لنظم التكاليف تشمل:

١. نظام المرحلة II لأغراض التقارير المالية لمستخدمي المعلومات خارج المنشأة.
٢. واحد أو اكثر من نظم تكاليف الأنشطة ABC والتي تأخذ البيانات من النظام المالي الرسمي إضافة إلى المعلومات الأخرى ونظم التشغيل لأغراض التكاليف الاستراتيجية.
٣. نظم التغذية الراجعة التشغيلية التي تقوم بتوفير معلومات مالية وغير مالية دقيقة وفي الوقت المناسب حول الكفاءة والنوعية والدورات الزمنية لنشاطات المنشأة إلى المشغلين والعاملين في الخطوط الأمامية.

في المرحلة III فإن الشركات تبقي على نظامها المالي القائم (مرحلة III) لغرض تحفيز التقارير المالية لمستخدميها خارج المنشأة مثل المساهمين والمشرعين والسلطات الضريبية. الشركات بحاجة إلى نظام مالي أساسي للإحاطة بالعمليات التي تظهر بشكل مستمر خلال التشغيل لغرض ترحيل هذه العمليات إلى الحسابات الموجودة في نظام الأستاذ

العام ولغرض تجميع ومعالجة هذه العمليات من اجل تحضير القوائم المالية الدورية.

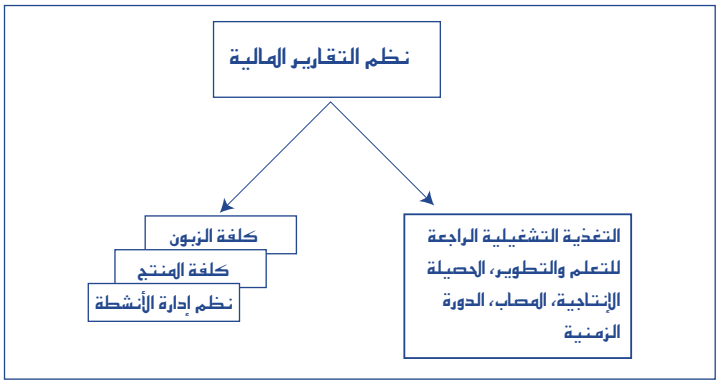

الشكل ١-٣ نظم المرحلة الثالثة

وبما أن العديد من الشركات لديها مثل هذا النظام لأغراض القوائم المالية ويعد كافيا لتنفيذ هذا الغرض، فإنه يبدو من الحماقة استبعاد هذه الأنظمة فقط لأنها غير كافية لأغراض اتخاذ القرارات ولأغراض نشاطات تطوير وتعليم العاملين- لكن الشركات قد ترغب في تبسيط نظم المرحلة II وذلك لان الوظائف الإدارية المتعلقة بتقارير مراكز المسؤولية وتكاليف المنتجات بشكل منفرد (سوف يتم إنجازها عن طريق نظم حديثة محددة. وبالنسبة للتقارير الخارجية فإن الشركات يمكنها إنجاز ذلك عن طريق استخدام مركز واحد أو فقط بضعة مراكز كلفة في المصنع وباستخدام أسس تحميل بسيطة مثل الأجور أو ساعات عمل الآلة أو مبالغ المواد.

وبوجود الحواسيب الصغيرة ذات القدرة العالية وكذلك شبكة من أنظمة خدمة المستهلك فإن المعلومات المتاحة يمكن معالجتها عن طريق نظم المحاسبة الإدارية المتخصصة دون وجود صعوبات تذكر.

إن زمن التطوير يقاس الآن بالأشهر وليس بالسنوات وان مجموع تكاليف المصادر هي بعشرات المئات أو الألوف من الدولارات وليست بالملايين من اجل وضع نظم مالية جديدة بالكامل.

إن أحد هذه الأنظمة المحددة سيكون نظام تكلفة الأنشطة ABC لأغراض التكاليف الاستراتيجية. ولكن هذه النظم ليست مفيدة لقرارات التشغيل والرقابة قصيرة الأجل لذلك تبرز الحاجة لنوع آخر من النظم المالية والإدارية لأغراض التغذية الراجعة للأداء اليومي لنشاطات المنشأة.

نظم المرحلة IV تكامل إدارة الكلفة والتقارير المالية Integrated Cost Management And Financial Reporting في هذه المرحلة يتم تكامل النظامين الأساسيين هما إدارة الكلفة وقياس الأداء اللذين تم تطويرهما خلال المرحلة III (ABC والتغذية التشغيلية الراجعة) من اجل توفير الأسس لتحضير القوائم المالية الخارجية (أنظر الشكل ١-٤) ويمكن إتمام هذا التكامل بواسطة نظم تخطيط مصادر المنشأة Enterprise recourse planning (ERP) والتي تؤدي إلى تكامل وتناسق كل الوظائف الأساسية للمنشأة، المشتريات، التصنيع، التسويق، البيع، النقل، والوظائف الأخرى بالإضافة الى الخدمات الداعمة Support services مثل المصادر الإنسانية والمحاسبية. مثلا فإنه مع نظام ERP فإن اوامر وكيل البيع في أي مكان من العالم يمكن أن تطلق شحنة من البضاعة من المخازن المحلية او بجدولة الامر من خلال الإنتاج في مصنع ملائم. وبعد ذلك يقوم النظام بتحديث مستويات المخزون ومشتريات المواد وجداول الإنتاج ومعلومات الزبائن والبيانات المحاسبية، إن نظم ERP سوف تمكن الشركات من التفكير بالحصول على مجموعة متكاملة من النظم التشغيلية والمالية والإدارية. إن نظم ERP لديها هيكل بيانات مشترك ومخزن مركزي للبيانات التي يمكن الدخول اليها والتي تسمح للبيانات من الدخول والخروج من أي مكان في العالم. وبهذه التكنولوجيا فإنه يمكن للمدراء تصور كيفية تحسين نظم تكاليف الأنشطة ABC مع التحسينات التشغيلية ونظم التعلم في نظام واحد متكامل. هذا التكامل يمكن أن يوفر إمكانيات وقدرات جديدة لا يمكن تحقيقها عندما تكون نظم التقارير المالية ونظم الإنتاج والزبائن ونظم مراحل التكاليف ونظم التغذية الراجعة للتشغيل ونظم التعلم كل على انفراد ودون تعامل بينها.

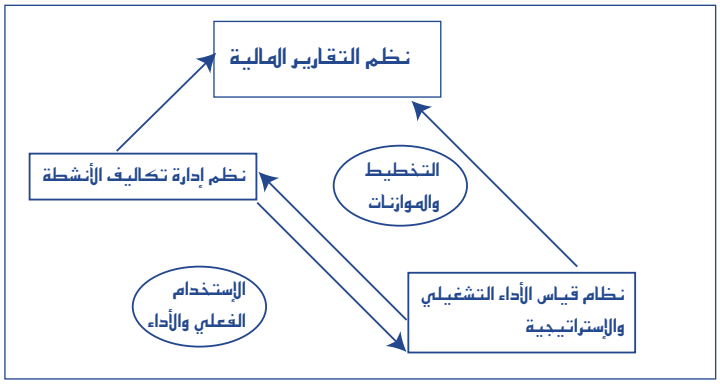

الشكل ١-٤ المرحلة ٤ نظم التكاليف المتكاملة

نستطيع الآن ان نلخص النتائج وهي ان نظام تكاليف الانشطة ABC سيكون الاساس لموازنات المنشآت والموافقة على التجهيزات والصرف على المصادر الاقتصادية في كل وحدات المنشأة. هذه الموازنات المبينة على اساس النشاطات سوف تستخدم بعد ذلك بواسطة نظام التغذية الراجعة للتشغيل لغرض مقارنة وتحليل المصاريف الفعلية لكل وحدة من الوحدات التنظيمية خلال السنة. بالمقابل فإن نظم التغذية الراجعة للتشغيل تغذي نظام تكاليف الأنشطة ABC بالمعلومات الأحدث حول كفاءة وطاقة الاستخدام للعمليات، وهذا يمكن نظام تكاليف الأنشطة ABC من تحديث معدلات الكلفة لوحدات التكلفة عندما تقوم المنشأة بالتغيرات الواضحة والمستمرة في كفاءة التشغيل والطاقة العملية. هذه التغذية الراجعة تمكن معدلا ت الكلفة لوحدات التكلفة من متابعة التحسينات التشغيلية بسرعة وبمصداقية.

الملخص: Summary

تستطيع الشركات التفكير باستخدام ثلاثة أنواع مختلفة من نظم التكاليف:

١. نظام تكاليف معيارية مبسط يستطيع تلبية متطلبات التقارير المالية في احتساب كلفة البضاعة المباعة وتقييم المخزون في كل فترة محاسبية.
٢. نظم رقابة تشغيلية ونظم تعلم لغرض الترويج لتحسينات مستمرة وكفاءة في الأداء.
٣. واحد او اكثر من نظم تكاليف الأنشطة من اجل قياس تكلفة النشاطات والمراحل وتكاليف وربحية المنتجات والزبائن والتجهيزات والمناطق الجغرافية ومراكز المسؤولية.